

بسم الله الرحمن الرحيم

سُبْحَانَ مَنْ عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ ، وَفَضَّلَهُ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِمَا شَاءَ . أَحَدُهُ خَمْدٌ مُتَحَدِّثٌ بِنِعْمَتِهِ ، وَأَشْكُرُهُ شُكْرَ مُسْتَزِيدٍ مِنْ فَضْلِهِ وَعَطَانِهِ . اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى النَّبِيِّ الْأَمِينِ أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ .

أما بعد فهذه محاولة أرجو أن تكون قد وُفِّقْتُ إلى غَوِي في نشر النصوص يقصد إلى غايات ثلاث :

الأولى - إحياء نفائس المخطوطات العربية بتصويرها ، وما قد يُفيد ذلك من حفظٍ للأصول القديمة أن تبيد فرائدها ، أو يضيع بعضُ ما في تلك الأصول من النصوص .

والثانية - تمهيد السُّبُل للباحثين والدارسين أن يتصلوا بالتراث في منابعه مباشرةً ، وما يثر ذلك من توثيق لأعمالهم العلمية . ولقد كثرت بحمد الله في السنوات القليلة طوائفٌ من هؤلاء وأولئك بسبب من انتشار مراكز البحوث والتحقيق والدراسات العليا في الأقطار العربية ، وهي جماهير لا تقع في دراساتها بالكتب المطبوعة مُحَقَّقَةً وَغَيْرَ مُحَقَّقَةً ، وإنما هي في حاجةٍ مُلِحَّةٍ إلى الأصول المخطوطة ، لتصدر في عملها العلمي عن يقين لا تُخالطه شبهة ريب .

والثالثة - الظفر بكلِّ ما يمكن أن تقدِّمه المخطوطات لقراءها من فوائد ، وما يتلو ذلك من فتح الأبواب لبحوثٍ جديدةٍ ، ربما يؤدِّ الدارسون الكشف عن مكنونها الثريِّ وكزها الحفيِّ .

وخلاصة القول فإنه في غمرة الاتساع الكبير في حركة النشر وتحقيق التراث في العالم العربي في الوقت الحاضر يُمثِّل هذا الضرب من العمل في المخطوطات اتجاهاً نحو التكامل في طرائق النشر وأعمال التحقيق .

وغني عن البيان أن إشاعة هذا النهج لا تعني اختصار الطريق إلى النشر بل تهدف إلى إغنائه وتوثيقه ، ومن المعلوم بالضرورة أن القراء الذين يؤثرون هذه المنشورات على ما سواها ليسوا بحاجةٍ إلى المصوِّرات مُجرَّدةً ، وإنما يرتضونها قريبة المأخذ دائية القطوف ، فهذا ما يفرض على المشتغلين بالتصوير جهوداً متصلة من الدرس المتأنّي تضمن لهم حُسْنَ الاختيار وإجادة التقديم ، وما يتبع ذلك من أعباء وتكاليف سبق أن أشرت إلى شيء منها في بحثٍ لي « في منهج تحقيق المخطوطات » ، ثم جعلتُ عملي المتواضع في خدمة هذه النسخة تجربةً أُعبر بها من أفق النظر في هذا المجال إلى ميدان التنفيذ .

ولقد كان لجمع اللغة العربية بدمشق فضلٌ سبق إلى الخير : إذ أعان على هذا العمل بالسماح بتصوير النسخة القيِّمة المحفوظة في خزانة المكتبة الظاهرية العامرة ، وما أمدُّ به من تشجيع كريم . ثم لدار الفكر بدمشق فضلُ الجهد السخيِّ لإتقان العمل وإخراج الكتاب في حِلَّةٍ قشيبةٍ من الطباعة والتصوير .

نسأل الله التوفيق لما يرضيه من قولٍ وعملٍ ، ﴿ رَبُّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ .

مطاع الطرايبش

دمشق في غرة جُمادى الأولى ١٤٠٤ هـ

٢ شـبـاط ١٩٨٤ م

المقدمة

- ١ - الكنى في اللغة .
- ٢ - البحث في الكنى : أسبابه ومذاهبه .
- ٣ - المصنّفات في الكنى .
- ٤ - نظرة عامة إلى التصنيف في الكنى .
- ٥ - ترجمة الإمام مسلم وذكر آثاره .
- ٦ - كتاب الكنى والأسماء له .
- ٧ - رواية الكنى عن مكي بن عبدان عنه .
- ٨ - أثر الكتاب فيما بعده .
- ٩ - مخطوطات الكتاب المعروفة .
- ١٠ - نسخة الظاهرية من كتاب الكنى :
 - أ - وصف المجموع بعامه .
 - ب - وصف النسخة في فهرس المخطوطات .
 - ج - تحقيق اسم ناسخها .
 - د - تاريخ النسخة .
 - هـ - التنويه بالناسخ .
 - و - الأصل الذي نقل منه الناسخ .
 - ز - منهج الناسخ وقواعد رسمه .
 - ح - تجزئة النسخة .
 - ط - التعليقات مجواشي النسخة .
 - ي - زيادات نسخة المزيّ .
 - يا - المخطوط على النسخة .
- ١١ - الاحتجاج لنشر النسخة بالتصوير .

١ - الكنى في اللغة

أ - تعريفها :

الكنى - بضم الكاف ؛ والكسر فيها لغة - جمع كُنْية وكُنْية ، مثل : بُرْمة وِبَرْم ، وسِدرَة وسِدر^(١) . ويقال : كُنْوة وكِنْوة - بالضم والكسر - مع الواو في الاثنتين^(٢) .

قال أبو عبيد : يُقال كُنَيْتُ الرجلَ وَكُنْوتُهُ ؛ لغتان .

وقد نظمها بعضهم شعراً ؛ فقال :

قُلْ إِنْ نَسَبْتُ عَزْوتُهُ وَعَزَيْتُهُ وَكَنُوتُ أَحَدَ كُنْيةً وَكُنَيْتُهُ^(٣)
ويقال كذلك : كُنَيْتُهُ - بالتشديد ، وَأُكْنَيْتُهُ - بالهمز^(٤) .

وقال الليث : يقول أهل البصرة : فلانٌ يُكنى بأبي عبد الله . وقال غيرهم : فلانٌ يُكنى بعبد الله .

وقال الفراء : أفصح اللغات أن تقول : كُنْى أخوك بعمر . والثانية : كُنْى أخوك بأبي عمرو والثالثة : كُنْى أخوك أبا عمرو .

وتقول : هو كُنْية ؛ أي كُنَيْتُهُ كُنْيتُهُ ، كما تقول : هو سَمِيهٌ إذا كان اسمُهُ اسمه .

وأُكْنَيْتُ فلاناً بكذا وتَكْنَيْتُ بمعنى . ويُقال تَكْنَى ؛ إذا ذكر كُنْيتُهُ ليعرف بها^(٥) .

ب - الغرض منها :

١ - أن تقوم الكنية مقام الاسم فيعرف صاحبها بها كما يعرف باسمه ؛ كأي بكر الصديق اسمه عبد الله ، عُرف بكُنْيتِهِ فُسِمِيَّ بها .

(١) ذكرها الفيومي في المصباح .

(٢) عن اللحياني في اللسان .

(٣) سراج الكتبة ٣٣ .

(٤) التشديد عن اللحياني ، والهمز لم يعرفه الكسائي .

(٥) انظر : اللسان والتاج والمصباح « كنى »

٢ - أن يُكنّى الرجل باسمٍ توقيراً وتعظيماً ؛ مثال ذلك : « الثَّور السيّد ؛ وبه كُنِيَ عمرو بن معدي كرب أبا ثَّور »^(١) .

٣ - التَّفَاوُلُ : وذلك بأن يَكْنِي الرجلُ ولده بِكُنْيَةٍ حَسَنَةٍ تَبَيَّنَتْ ؛ ومنه : أبو الفَتْح ، وأبو الخير ، وأبو البركات . وقد أشار الزمخشري إلى هذا المعنى بقوله : « الكنى بالمُنَى »^(٢) .

وبهذه المناسبة قد يحسنُ الوقوف عند ظاهرة تلفت النظر في شأن الكنى عند العرب ؛ وهي الاعتداد بذكرها في مواقف الحرب والشجاعة ؛ من ذلك ما ورد في حديث بعضهم : « رأيت عِلْجاً يوم القادسية وقد تَكَنَّى وَتَحَجَّى » ؛ فقد قيل في تفسيره : « كأنه ذكر كنيته عند الحرب ليعرف ، وهو من شعار المبارزين في الحرب ، يقول أحدهم : أنا فلان وأنا أبو فلان . ومنه الحديث : خذها مِنِّي وأنا الغلام الغفاريّ ، وقول علي رضي الله عنه : أنا أبو حسنِ القُرْمِ »^(٣) . قلتُ : ومثله قول عمرو بن معدي كرب الزُّبَيْدِي - الشاعر الصحابي فارسيّ - يوم القادسية :

أنا أبو ثَّورٍ وسيّفي ذو النونِ
أضربُهم ضربَ غلامٍ مجنونِ
يألُ زُبَيْدٍ لَهم يموتون^(٤)

ج - تعريفها :

قسم النحاة اسم العلم إلى ثلاثة أقسام : اسم وكنية ولقب . وقالوا : الكنية ماصدّر بأبٍ أو أمٍّ ؛ كأبي بكر وأمّ عمرو . أجمع على ذلك قدامؤهم والمحدثون^(٥) ، ثم اختلفوا من بعدُ في الابن والابنت وما والاها من ذوي القرابة القريبة ، حتى أدخل بعضهم في جملة الكنى كل ماصدّر : « بأخٍ أو أخت ، أو عمٍّ أو عمةٍ ، أو خالٍ أو خالة »^(٦) ، وإلى ذاك أشار صاحب التاج بقوله^(٧) :

(١) اللسان : ثَّور .

(٢) أساس البلاغة : كنى .

(٣) النهاية في غريب الحديث . وعنه لسان العرب : كنى .

(٤) شعر عمرو بن معدي كرب (ط المجمع بدمشق) ١٧٤ .

(٥) انظر شرح الشذور لابن هشام ١٢٩ ، وقواعد اللغة العربية لحفي ناصف ورفاقه ٥١ ، وجامع الدروس العربية للغلاييني

(٦) النحو الوافي لعباس حسن ٢١٦/١

(٧) تاج العروس : كنى

« والكنية على ما اتفق عليه أهل العربية هو ماصِدْر بَابٍ أو أُمّ . أو ابنٍ أو بنت ؛ على الأصحّ في الأخيرين ؛ وهو قول الرضّيّ وسبقه إليه الفخر الرازي »^(١) .

على أن العرب لم تقتصر في باب الكنى على أعلام الأشخاص ، بل جاوزتها إلى أعلام الأجناس ، فوضعت لأجناس من الحيوان كنى مشهورة ؛ منها : أبو الحارث للأسد ، وأبو الحصين للشعلب ، وأبو جَعْدَةَ للذئب ، وأبو المضاء للفرس ، وأبو اليقظان للديك ، وأُمّ عامر وأُمّ خُنُور للضبع ، وأُمّ عَرِيْطَ للعقرب . كما وضعت كنى كذلك لبعض المعاني ؛ منها : أُمّ صَبُور للداهية ، وأُمّ قَشْعَمَ للموت^(٢) .

ولعل خير ما غنم به جولتنا مع اللغة وأهل اللغة أن نُشير إلى أن المُحدِّثين اقتصروا في كتبهم في الكنى على ماصِدْر بَابٍ ، وتركوا ماسوى ذلك من أعلام الناس إلى أبواب خاصة في أواخر كتب الرجال .

د - تقديمها وتأخيرها :

لا ترتيب بين الكنية والاسم ؛ فيجوز تقديمها عليه وتأخيرها عنه . قال أعرابي :

أُسَمِّ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَاسَمَهَا مِنْ تَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ^(٣)
فقدّم الكنية . وقال حان بن ثابت :

وما اهتزّ عرشُ الله من موت هالكٍ سمعنا به إلا لسعيدٍ أبي عمرو^(٤)
فقدّم الاسم .

(١) الرضّيّ : هو رضيّ الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي (ت ٦٨٦) صاحب شرح الكافية في النحو . والفخر : هو فخر الدين محمد بن عمر الرازي الإمام المفسّر (ت ٦٠٦) .

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٦٢/١ . وانظرها في مواضعها من اللسان والقاموس .

(٣) اللسان : نقب . والنقب والدّبر : قروحٌ تُصيب ظهْرَ البعير وأخفافه .

(٤) ديوان حسان ٤٨٠/٨ . وسعد هو ابن مُعَاذ رضي الله عنه .

٢ - البحث في الكنى : أسبابه ومذاهبه

الكنى والأسماء شطران متكاملان ، فالعلم بالكنى من تمام العلم بالأسماء ، ومن ثَمَّ كان الوقوف على أسماء الرواة المشهورين بكناهم ، ومعرفة ماقد يقع في كنى بعضهم من خلاف أو تعدد ، أول أغراض البحث للكشف عن أحوال الرواة .

ولقد يعرض للكنى ما يعرض للأسماء من تشابه يؤدي إلى اختلاط ، أو تصحيف ينتهي إلى أغلاط ، فكان من الواجب ضبط الكنى وتمييز المتشابه منها^(١) ؛ وهذا سبب ثانٍ .

ومع تكاثر الأسانيد ونمو الصناعة الحديثة ظهرت مشكلات آخر ، إذ ربما ذكر الراوي في السند بكنيته دون اسمه طلباً للإيجاز ، أو بقصد التدليس أحياناً^(٢) فيخفى أمره على من لا خبرة له . وربما ذكر الراوي باسمه في موضع وبكنيته في آخر فيتراءى للناظر أنها رجلان . وربما ذكر اسم الراوي متلوّاً بكنيته فيتوهم الواحد اثنين سقط حرف « عن » بينها . فاقترضت تلك الأحوال مزيداً من البحث لكشف الإيهام ودفع الأوهام ؛ وهذا سبب ثالث .

وباجتماع الأغراض المذكورة : تحقيق أسماء الرواة وكناهم ، ورفع الالتباس ، ودفع الوهم ، توافرت الأسباب وألحّت على العناية بهذا اللون من المعرفة لدى المحدثين ، وإلى هذا المعنى أشار ابن الصلاح في المقدمة^(٣) بقوله :

« وهذا فنّ مطلوب ، لم يزل أهل العلم بالحديث يُعنون به ويتحفظونه ويتطارحونه فيما بينهم ويتنقصون من جهله » .

ثم عرض فيه تقسيماً حسناً ؛ قال إنه ابتكره وهو فيما نرى خلاصة ما انتهت إليه بحوث المحدثين من مذاهب الدراسة في هذا الباب ؛ عرض تصنيفاً لذوى الكنى الذين شملهم البحث في عشر زمر ؛ وهذه هي باختصار :

(١) انظر التشابه في كنى الرواة : في معرفة علوم الحديث ٢٢٧ - ٢٢٩ .

(٢) معرفة علوم الحديث ١٠٦ و ١٠٧ .

(٣) المقدمة في علوم الحديث (ط الأولى ١٣٥٠ هـ) : ٢٢٢ - ٢٢٦ .

الأولى : الذين مُتُوا بالكنى فأَسَاءُوا كُنَاهُمْ لِأَسَاءِ لَهُمْ غَيْرَهَا .
الثانية : الذين عَرَفُوا بِكُنَاهُمْ وَلَمْ يُوقِفْ عَلَى أَسَائِهِمْ وَلَا عَلَى حَالِهِمْ فِيهَا : هل هي كُنَاهُمْ أَوْ
غَيْرَهَا ؟

الثالثة : الذين لُقِّبُوا بالكنى ، وَلَهُمْ غَيْرُ ذَلِكَ كُنًى وَأَسَاءُ .
الرابعة : مَنْ لَهُ كُنْيَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ .
الخامسة : مَنْ اخْتَلَفَ فِي كُنْيَتِهِ ، فَذَكَرَ لَهُ عَلَى الْاِخْتِلَافِ كُنْيَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ ، وَاسْمُهُ مَعْرُوفٌ .
السادسة : مَنْ عَرَفَتْ كُنْيَتُهُ وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ .
السابعة : مَنْ اخْتَلَفَ فِي كُنْيَتِهِ وَاسْمِهِ مَعاً .
الثامنة : مَنْ لَمْ يَخْتَلَفْ فِي كُنْيَتِهِ وَاسْمِهِ ، وَعَرَفَا جَمِيعاً وَاشْتَهَرَا .
التاسعة : مَنْ اِشْتَهَرَ بِكُنْيَتِهِ دُونَ اسْمِهِ ، وَاسْمُهُ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مَجْهُولٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ .
العاشرة : مَنْ اِشْتَهَرَ بِالْإِسْمِ دُونَ الْكُنْيَةِ ، وَهَذَا جَعَلَهَا ابْنُ الصَّلَاحِ نَوْعاً مُنْفَرِداً .

٣ - المصنّفات في الكنى

أشار الحاكم في المعرفة : وابن الصلاح في المقدمة : والكتاني في المستطرفة : إلى كثرة الكتب المصنّفة في هذا الباب . وهذا ما استطعتُ معرفته منها ؛ أذكره مُرتباً على سنيّ وفيات المصنّفين :^(١)

١ - كتاب الكنى : لهشام بن محمد الكلبي (ت ٢٠٤) ، ذكره ابن خلكان في الوفيات ٦ / ٨٣ ، وأفاد منه ابن عبد البرّ في الاستيعاب ٤ / ١٦١٨ من غير تصريح باسمه .

٢ - كنى الأشراف : للهيثم بن عدي (ت ٢٠٧) ، ذكره ابن خلكان في ترجمته في الوفيات ٦ / ١٠٧ .

٣ - الكنى : لعلي بن المديني (ت ٢٣٤) .

٤ - التاريخ والأسماء والكنى : لأبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥) ، ذكره الواني في ثبّت مسوغاته .

٥ - الأسامي والكنى : لأبي عمرو خليفة بن خياط (ت ٢٤٠) ، ذكره المعاني في معجم شيوخه .

٦ - الأسماء والكنى : لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١) رواية ابنه صالح عنه (انظر برنامج الواديّاشي ٢٧٢) . ومنه نقول في تاريخ أبي زُرعة الدمشقي (ج ١ / ص ٤٧٩ وما بعدها) .

(١) استعنتُ في استخراج هذا الثبّت بالمراجع والفهارس التالية :

مقدّمة ابن الصلاح (ط الأولى مجلّد) ، التقييد والإيضاح للعراقي (بحاشية المقدمة) ، بحوث في تاريخ السّنة المتّرفة للدكتور العمري (ط الثالثة) ، موارد الخطيب البغدادي للدكتور العمري أيضاً (ط الأولى) ، مقدّماتي : المرحم والتعديل ، والإكّال للشّيخ الباني رحمه الله ، معرفة علوم الحديث للحاكم النّيسابوري ، تاريخ أبي زُرعة الدمشقي (ط المجمع بدمشق) ، الذهبي ومنهجه للدكتور معروف .

مصنّفات الخطيب البغدادي ، فهرست ابن خير الإشبيلي ، فهرست مرويات ابن حجر (نسخة الظاهرية) ، برنامج الواديّاشي ، برنامج شيوخ الرّعيّني الإشبيلي ، فهرس ابن عطية ، ثبّت مسوغات محمد الواني الدمشقي (نسخة الظاهرية) ، الرسالة المستطرفة للكتاني (ط الثالثة) ، كشف الظنون للحاج خليفة ، تاريخ التراث العربي للدكتور فؤاد مزيّك (النسخة المعرّبة / ط ١٩٧٧ م) ، تاريخ بروكلمان (النسخة الألمانية) ، فهرس بعض الأجزاء المطبوعة من تاريخ ابن عساكر ، فهرس المنتخب من معجم شيوخ المعاني (طبع باسم التحرير) ، فهرس وفيات الأعيان ، فهرس مخطوطات التاريخ للعشّ ، المنتخب من مخطوطات الحديث للألباني .

٧ - الأسماء والكنى : لنوح بن حبيب القُومسي (ت ٢٤٢) ، منه نقول في تاريخ مدينة دمشق للحافظ ابن عساكر .

٨ - كنى الشعراء ومن غلبت كنيته على اسمه : لمحمد بن حبيب (ت ٢٤٥) ، منشور برقم ٧ في مجموعة نوادر المخطوطات .

٩ - الكنى : لمحمد بن إساعيل البخاري (ت ٢٥٦) ، بآخر التاريخ الكبير . مطبوع في حيدر آباد بالهند .

١٠ - الكنى والأسماء : لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١) ، وهو الكتاب الذي نُقِدمَ له .

١١ - الأسماء والكنى : لمحمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩) ، ذكره ابن حجر في ترجمته في التهذيب . وتقل منه ابن عساكر في التاريخ .

١٢ - التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم : لمحمد بن أحمد المقدمي (ت ٣٠١) ، منه نسخة في المتحف البريطاني أشار إليها فؤاد سزكين في تاريخه ١ / ٢٦٣

١٣ - الكنى : لأحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣) رواية ابنه عبد الكريم عنه (انظر فهرس ابن عطية ١٠٢) وصفه الذهبي بأنه من أجل كتب الكنى وأطولها .

١٤ - الأسماء والكنى : لعبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٠٧) .

١٥ - الكنى والأسماء : لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت ٣١٠) ، مُرتَّب على حروف المعجم . طُبِعَ مجلداً في جزأين ، في حيدر آباد بالهند .

١٦ - الأسامي والكنى : لأبي غروبة الحسين بن محمد بن مودود الحراني (ت ٣١٨) .

١٧ - الكنى : لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧) ، ذكره العراقي في شرحه لمقدمة ابن الصلاح (ص ٣٢٣) ، والكتاني في المستطرفة (ص ١٢١) ، والمُعَلِّمي في مقدمة المعرفة للجرح والتعديل (ح) .

هذا بالإضافة إلى باب المعروفين بالكنى : في آخر كتاب الجرح والتعديل له أيضاً .

١٨ - أسامي مَنْ يُعرف بالكنى : لمحمد بن جَبَّان البُسْتِي (ت ٣٥٤) ، وهو في ثلاثة أجزاء .

١٩ - كنى مَنْ يُعرف بالأسماء : لابن جَبَّان أيضاً ، وفي ثلاثة أجزاء كذلك . ذكره ابن

الصلاح في المقدمة ، والكتاني في المستطرفة ، وذكر الدكتور العمري أنه مخطوط في الظاهرية ولم أظفر به .

٢٠ - مَنْ وافقتُ كنيته كنيته زوجته من الصحابة : لمحمد بن عبد الله بن زكريا بن حيويه النيسابوري (ت ٣٦٦) . جزء حديثي منه نسختان في الظاهرية ، نشره الأستاذ محمد حسن آل ياسين في مجلة المجمع بدمشق (مج ٤٧ / ج ٤) .

٢١ - الكنى : لأبي أحمد - الحاكم الكبير - محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري (ت ٣٧٨) . وصفه الكتاني بأنه « في أربعة عشر سراً ، حرّرفيه وأجاد ، وزاد على غيره وأفاد » ، وامتدحه الحاج خليفة بأنه أحسن كتب الكنى ترتيباً ، وتمتني المعلمي الياني - رحمه الله - لو يوجد ويُطبع .

منه في مكتبة الجامع الأزهر مجلد يشتمل على عدة أجزاء ، تبتدئ من أثناء الجزء الثاني ، وتنتهي بأول الجزء الثامن عشر ، في (٣١١) ورقة . كما يوجد منه فيها أيضاً الجزء الثاني بخط الحافظ المنذري ، في (٤٢) ورقة .

٢٢ - فتح الباب في الكنى والألقاب : لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منّذه الأصبهاني (ت ٣٩٥) . منه نسخة في برلين (٢٩٩ ورقة ، حوالي ٩٠٠ هـ) ذكرها سركين في تاريخه ٣٥٤ / ١ .

٢٣ - الأسامي والكنى : لأبي عبد الله بن منّذه أيضاً . منه قطعة في تشتربيتي (١٧ ورقة ، ٦٣٢ هـ) ذكرها سركين أيضاً .

٢٤ - الكنى والألقاب : لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٤) . ذكره الكتاني في المستطرفة .

هذا وفي كتابه القيم « معرفة علوم الحديث » (ص ١٨٣ وما بعدها) طائفة صالحة من الكنى لجماعة من الصحابة والتابعين وأتباعهم ؛ مما أخرجه من سماعاته .

٢٥ - الألقاب والكنى : لأحمد بن عبد الرحمن الشيرازي (ت ٤١١) ، وصفه الكتاني بأنه ، في مجلد مفيد كثير النفع .

٢٦ - مَنْ وافقتُ كنيته اسم أبيه ؛ مما لا يُؤمّن من وقوع الخطأ فيه (ثلاثة أجزاء) : للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣) ، ذكره المالكي في مصنفات الخطيب (انظر : الخطيب البغدادي - ص ١٣٢ / رقم ٧٣) .

٢٧ - الاستغنا في معرفة الكنى : لابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣) ، وصفه الكتاني بأنه « في مجلد ضخيم » ، وورد في نشرة أخبار التراث العربي (العدد الخامس ١٩٨٣ م / ص ٢٣) أنه سَجِّل رسالة بكلية الشريعة بجامعة أم القرى في مكة المكرمة .

ثم « من عُرف من الصحابة بالكنية ، ولم يُوقف له على اسمٍ أو اختلف فيه » : لابن عبد البر أيضاً .

ثم « أسماء المعروفين بالكنية ، من التابعين ومن بعدهم » : له أيضاً .

ثم « من لم يُوقف له على اسم ، ولا عُرف بغير كنية » : له أيضاً .

ذكر الدكتور العمري (في البحوث ١٢٩) أن الكتب الثلاثة موجودة في مكتبة جامعة القرويين بفاس في المغرب ، وأكبر الظن أنها أجزاء من كتاب « الاستغنا » الآنف الذكر ؛ والله أعلم .

٢٨ - كتاب في الكنى : لأبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن مُنْذِه الأصبهاني (ت ٤٧٠) ، ذكره الكتاني في المستطرفة . وسها الدكتور العمري - في البحوث ١٢٩ - فسماه باسم كتاب والده المذكور برقم (٢٢) .

٢٩ - من اختلف في كُنيتِه واسمه معروف : لعبد الله بن عطاء الإبراهيمي المروزي (ت ٤٧٦) ، وصفه ابن الصلاح في المقدمة بأنه مختصر .

٣٠ - عكس الرتبة وقلب المعنى في الأسماء والكنى : لهشام بن أحمد الوُثَاقِي (ت ٤٨٩) ، رتّب فيه كتاب الكنى لاسم على الأسماء ، وهذّبه وشرح مواضع منه ، ويبيّن وهمه في مواضع منه (انظر ل ١) .

٣١ - تلخيص الكنى لأبي أحمد الحام : صنعه عبد الغني بن عبد الواسد المقدسي (ت ٦٠٠) ، منه قطعة في مجموع في الظاهرية ؛ ذكرها العش في فهرسته (ص ٢١٠) ثم الألباني (ص ٣٥١)

٣٢ - مُباح المُنَى في إيضاح الكنى : لشمس الجَلَي (ت ٦٠١) ، ذُكر في الملحق بآخر الجزء السابع من وفيات الأعيان (ص ٣٢١) .

٣٣ - المعجم في ذكر من وافقت كُنيتُه كنية زوجته من صحابة المصطفى ﷺ (جزء كبير) : لسليمان بن موسى الكلاعي البُلَنسِي (ت ٦٣٤) ، ذُكر في برنامج شيوخ الرّعيني (ص ٦٨) .

٣٤ - جزء في الكنى والأسماء : لضياء الدين المقدسي (ت ٦٤٣) ، ذكره الأستاذ الألباني في المنتخب (ص ٣٢٨) .

٣٥ - الكنى المختصر من تهذيب الكمال في أسماء الرجال : لرافع بن أبي محمد بن شافع السلمي (ت ٧١٨) ، اختصر فيه القسم الخاص بالكنى من كتاب المزي . منه نسختان في استانبول : واحدة في السلمانية ، والثانية في أحد الثالث . ذكر ذلك بشار معروف في مقدمة تهذيب الكمال ١ / ٥٢ .

٣٦ - المقتنى في سرد الكنى : لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨) ، اختصره من كتاب الكنى لأبي أحمد الحاكم ؛ ورتبه وزاد عليه . منه نسخة في الأحمدي بجلب ، وثانية في فيض الله باستانبول ، وثالثة في الأوقاف ببغداد ، أشار إليها بشار معروف في كتابه عن الذهبي (ص ٢٥٤) . وورد في نشرة أخبار التراث العربي (العدد السابع ١٩٨٣ م / ص ٢٤) أنه سُجِّل رسالة في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

٣٧ - المرتجل في الكنى : للذهبي أيضاً ، ذكره بروكلمان في تاريخه (النسخة الألمانية ٢ / ٥٩) باسم « المسترجل في الكنى » وأشار إلى نسخة منه في خزانة (لي) الإنكليزي .

٣٨ - وللذهبي كتاب ثالث في الكنى عنوانه : « ذكر مَنْ اشتهر بكنيته من الأعيان » ، وقف بشار معروف على نسخة منه في مكتبة تشستر بيتي برقم (٢٤٥٨) ، وتساءل عن علاقته بكتاب المرتجل السابق ذكره (انظر الذهبي ومنهجه : ١٦٨ و ١٨٢) .

٣٩ - المئى في الكنى : لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١) ، ذكره الكتاني في المستطرفة .

٤٠ - مزيل نقاب الخفا عن كنى ساداتنا بني الوفا : لمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥) . ذكره في مادة كنى من التاج : فوضه بأنه رسالة نفيسة في بابها لم يسبق إليها . ثم ذكره بروكلمان في تاريخه (الملحق ٢ / ٣٩٨ من النسخة الألمانية) .

يُضاف إلى ذلك كله ثلاثة أنواع من البحوث في الكنى : قد يحسنُ التنبيه إليها في مقام الإحصاء والاستقصاء في هذا الباب وهي :

أولاً - ما ذُيِّل به المصنّفون في التاريخ والرجال كتبهم وموسوعاتهم بأجزاء خاصة بالكنى والألقاب .
ثانياً - ما صُدِّر به المصنّفون في الصحابة وعامة كتب الرجال كلامهم في التراجم بذكر الكنى والاختلاف فيها إن وُجد .

ثالثاً - ما ورد في القاموس وشرحه من فوائد في ضبط الكنى والأسماء .

٤ - نظرة عامة إلى التصنيف في الكنى

نشأ البحث في الكنى في أثناء البحث في الإسناد ، وكان ظهور مصنفاته مبكراً عاصر بدايات التصنيف في علم الرجال . ثم نما وتفرع مع غو الصناعة الحديثية : فكان استجابة مناسبة لتكاثر الأسانيد وتعقدّها في الدواوين الحديثية من جهة ، ولتطور التصنيف في علوم الحديث من جهة أخرى .

وكذلك نستطيع أن نرصد في تطور التصنيف في الكنى ثلاث مراحل :

الأولى - مرحلة البدايات : وتبدأ من مطلع القرن الثالث ، ومثالها لدينا كتابا البخاري ومسلم .

الثانية - مرحلة التوسع والتفرع : وتبدأ من مطلع القرن الرابع ، ويمثلها كتب النسائي والدولابي والحاكم ومن تبعهم .

الثالثة - مرحلة التلخيص والاستدراك : وتبدأ من أواخر القرن الخامس حتى أوائل القرن العاشر ، وكانت هذه المرحلة فيما يظهر غاية المطاف في تطور هذا الفن .

ثم إن التصنيف في الكنى دار حول محورين اثنين : التصنيف ملحقاً بكتب الرجال ، والتصنيف مستقلاً في كتب مفردة ، وقد عمل بعض المصنّفين في النوعين معاً .

وجدير بالذكر أن المقارنة بين التقسيمات التي ابتكرها ابن الصلاح في هذا الفن ، وبين عنوانات بعض الكتب والأجزاء فيه^(١) تكشف بصراحة أنه استفاد بعض الأقسام من بعض تلك العناوانات .

ويبدو أن هذا اللون من التصنيف كان بحكم مادة بحثه قريب المدى ضيق الأفق : ولذلك عاش ماعاش وثيق الصلة بالنوع الذي صدر عنه وهو علم الرجال . عاش في كنفه تارةً وبجواره تارةً أخرى ، لكنه لم يستطع الخلاص من جاذبية فلكه ، كما لم يخلص في الوقت نفسه من الاختلاط : مرةً بالألقاب كما في كتب ابن منده وابن الفرضي والحاكم النيسابوري وأبي بكر الشيرازي ، ومرةً بالمؤتلف والمختلف كما

(١) انظر الصفحات : ١٠ - ١١ ، ١٣ - ١٦

في كتاب الأمير ابن مأكولا المسمى « الإكمال في رفع عارض الارتياح عن المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب » . بل نستطيع القول إنه حين اتسعت المصنّفات في الكنى وعظمت ما كانت في الحقيقة غير لونٍ من ألوان التصنيف في الرجال .

ومن هنا اختلف مآلُ التصنيف في الكنى عن مآل التصنيف في المشتبه : إذ رجع فنّ الكنى فصبّ ذخائره في الأصل الذي كان قد تفرع منه بدخوله في الموسوعات الرجالية المتأخرة ، على حين انتهى علم المشتبه إلى شيءٍ من الاستقلال ، ظهرت آثاره في السُفَرَيْنِ العظيمين : توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢) ، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) .

٥ - ترجمة الإمام مُسلم رحمه الله وذكر آثاره

هو أبو الحسين مُسلم بن الحجاج بن مُسلم القُشيري النيسابوري . وُلد في نيسابور ، قيل : سنة أربع ومائتين . ورحل إلى الحجاز والعراق ومصر والشام ، وقدم بغداد غير مرة . تُوُفي في نصر آباد بظاهر نيسابور ، لخمسِ بَقِينٍ من رجب سنة إحدى وستين ومائتين .

وتجدُ ثَبَتاً بمصادر ترجمته في : أعلام الزركلي ٨ / ١١٧ - ١١٨ ، ومعجم كحالة ١٢ / ٢٢٢ - ٢٢٣ ، وتاريخ سزكين (النسخة العربيّة / ط ١٩٧٧م) ج ١ / ٢١٠ ، وله ترجمة في تاريخ ابن عساكر (نسخة البرزالي الأزهرية / مج ١٩ / ل ١١١ ب - ١١٤ ب) لم تذكرها المراجع السابقة .

آثاره :^(١)

تنوّعت المصادر الدالّة على آثار الإمام مُسلم ، ومع ذلك لم تُحط علماً إلا بالأقلّ منها كما يبدو ، وقد انقسمت إلى أربع زُمر على النحو الآتي :

الأولى - ما أورد الذهبي في سير أعلام النبلاء وتذكرة الحفاظ . نقلًا عمّا ذكره الحاكم أبو عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥) من مصنفات مُسلم ، فعَدّها منها واحداً وعشرين كتاباً ، وختّمها بقوله : « ثم سرد الحاكم تصانيف له لم أذكرها ».

هذه المجموعة من الأسماء تُمثّل جُمهور ما عرفنا من آثاره ، وهي التي نقلها الصفدي عن شيخه

(١) استعنتُ في ذكر آثاره بالمراجع التالية : سردُه وفق ترتيب طبقات المصنّفين :

المهرست لابن النديم (ط فلولج) . تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق من الكتب (نقلًا عم ورد في كتاب « الخطيب البغدادي » ليوسف العث) . المنتخب من تحرير السمعاني (المنشور في بغداد باسم «التحجير في المعجم الكبير ») . فهرست ابن خير الإشبيلي ، برنامج شيوخ الرُّعيني (ط وزارة الثقافة بدمشق) . تهذيب الأسماء واللغات للنووي . سير أعلام النبلاء للذهبي (مصوِّرة الجمع بدمشق) . تذكرة الحُدُط له . الوافي بالوفيات للصفدي (مصوِّرة الجمع بدمشق) . تهذيب التهذيب لابن حجر . فهرست مرويات ابن حجر (نسخة الظاهرية) . الإعلان بالوبيع لسخاوي (نقلًا عم ورد في كتاب « علم التاريخ عند المسلمين . لروز نثال) . المنهج الأحمد للغلبي (مصوِّرة الجمع بدمشق) . كشف الظنون للحاج خفيفة ، هدية العارفين . الرسالة المستطرفة (ط دار الفكر بدمشق) . تاريخ التراث العربي لبيدكوت فؤاد سزكين (النسخة للمعركة / ط ١٩٧٧ م) . المنتخب من مخطوطات الحديث لمحمد ناصر الدين الألباني .

الذهبي ، فذكر في الوافي ما كان مذكوراً منها في سير أعلام النبلاء ، ومن المنتظر أنه قد تناقلها آخرون كذلك .

الثانية - ماورد في أثبات السموعات والمرويات وكتب المشيخات مقترناً بأسانيده إلى مسلم ؛ أمثال : ماورد به الخطيب البغدادي دمشق من الأجزاء المروية والمصنفات ، وتعبير السمعاني ، وفهرست ابن خير الإشبيلي ، وبرنامج شيوخ الرعيني ، وفهرست مرويات ابن حجر . وقد أفادت كتب الخطيب ومرويات ابن حجر زيادة أربعة أسماء أخرى .

الثالثة - ماتناثر في المراجع التي تنوعت مصادر أخبارها : أمثال : فهرست ابن النديم ، وتهذيب النووي ، وتهذيب ابن حجر ، والإعلان بالتويع للسخاوي . والمنهج الأحمد للعلمي - والظاهر أنه نقل من كتاب النووي - وكشف الظنون للحاج خليفة ، وهدية العارفين للبغدادي ، والرسالة المستطرفة للكتاني .

وقد أضافت كتب ابن النديم والسخاوي والبغدادي ثلاثة أخرى .

الرابعة - ما حوته خزائن المخطوطات من نسخ أو كتب لم تذكرها المصادر السابقة ؛ مثل : الجزء في رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين ، الموجود في ظاهرة دمشق^(١) .

وقد ينبّه ظهور هذا الجزء إلى قصور تلك المصادر في إحصاء آثار مسلم . كما يفتح في الوقت نفسه باب الأمل بظهور كتب أخرى على شاكلته بإذن الله .

وكذلك نخلص إلى القول بأن التنوع المذكور لم يُضف إلى رصيد ما عرفنا كبير عددٍ ، إنما طرح مشكلةً كان لا بدّ من طرحها ، وهي تعدد الأسماء للكتاب الواحد .

وهذه المشكلة تتصل من جانب بتكوين مكتبة مسلم ؛ من حيث تفاوت النسخ المنسوبة إليه تبعاً لاختلاف الرواة عنه ، أي بتطور تأليفه لكتبه . بل تتصل بمناهج التصنيف لدى المحدّثين بعامة ، وماتعلّق منها بتجزئة الكتب ، أو بعنوانات الأجزاء وأسماء المصنفات .

وتتصل من جانب آخر بتصرّف بعض أصحاب الفهارس ومؤلفي كتب الرجال في أسماء بعض الكتب والرسائل المنسوبة إلى المصنّفين .

وبناءً على ذلك فقد أتبعْتُ في سرد الأسماء النهج التالي :

(١) وتبقى أربعة أسماء لتمام المعداد من كسه : بعضها مكرر وبعض لا صلة له به

١ - جعلت الأرقام للعنوانات بصرف النظر عن الكتب .

٢ - جمعت العناوانات المتجاذبة بعضها إلى بعض لتسهيل المقارنة بينها ، ومن ثمَّ التهييد لمعرفة الكتب وإحصائها على وجه التقريب .

٣ - بدأت بذكر الموجود من الكتب ، وأتبعته بذكر المفقود منها .

٤ - اعتمدت في إثبات عنوان الكتاب - في القسم الأول - على المخطوطة . وفي القسم الثاني على المصدر الأقدم ، وأحياناً على الاسم الأشهر الذي التقتُ عنده معظم المراجع . ثمَّ ذكرت التقلبات اليسيرة الواردة في سائر المراجع .

أ - الموجود :

١ - الجامع الصحيح :

وذكر في السير والوافي والمنهج الأحمد باسم « المسند الصحيح » . واقتصرتُ بعض المراجع على تسميته بـ « كتاب الصحيح » ، أو « صحيح مُسلم » وهو الذي ثبتَ على غلاف المطبوعة .

والكتاب أشهر من أن يُعرف ، ومخطوطاته ومطبوعاته ماثلة في كافة خزائن المخطوطات والمكتبات العربية تقريباً ، ونخص بالذكر الطبعة التي نشرها محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله في خمس مجلدات (القاهرة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م) .

٢ - كتاب التمييز :

ذكر في جملة ماورد به الخطيب دمشق (انظر : الخطيب البغدادي / ص ٩٥ / رقم ٦٩) ، وفي تحبير السمعاني ٢ / ٢٨٢ ، وفهرست ابن خير ٢١٢ ، وتهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٩١ ، وسير النبلاء ٨ / ٢٨٠ ، وتذكرة الحفاظ ٥٩٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وفهرست مرويات ابن حجر ١١٤ / أ ، والمنهج الأحمد ١ / ٦٤ ، وكشف الظنون ٤٨٥ و ١٤٠٥ . وقد وصلنا الجزء الأول منه : ذكره الأستاذ الألباني في المنتخب ٤٠٨ ، والدكتور سزكين في التاريخ ١ / ٢٢٢ . وصدر في مطبوعات جامعة الرياض ؛ بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي سنة ١٣٩٥ هـ .

٣ - الكنى والأسماء :

وهو اسمه الثابت على غلاف المخطوطة ، وفي برنامج شيخو الزعيني ٤٤ .
وورد في : فهرست ابن النديم ٢٣١ ، وكتب الخطيب (انظر كتابه / ص ١٠٧ / رقم ٣٢٦) ،

وفهرست ابن خير ٢١٢ ، وتذكرة الحفاظ ٥٩٠ . وهديّة العارفين ٢ / ٤٣١ مقلوباً : « الأسماء والكنى » . وفي سير النبلاء ٨ / ٢٨٠ . والوافي ٢٤ / ١٤٦ باسم : « الأسامي والكنى » . وفي تحبير السمعاني ٢ / ٢٠١ . وتهذيب ابن حجر ١٠ / ١٢٧ . وفهرست مروياته ١٢١ / ب ، والمنهج الأحمد ١ / ٦٤ ، وكشف الظنون ١٤٥٣ ، والرسالة المستطرفة باسم : « الكنى » فحسب .

وأشار ابن خير الإشبيلي إلى أنه في « أربعة أجزاء » . ووصفه ابن حجر في التهذيب بأنه « مختصر » ، وسنعود إلى ذكره بشيء من التفصيل .

٤ - الطبقات :

ذكر في : فهرست ابن النديم ٢٣١ ، وكتب الخطيب (انظر كتابه / ص ١٠٩ / رقم ٤٠٥) ، وفهرست ابن خير ٢٢٥ ، وبرنامج الرّعيني ٤٤ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والسير ٨ / ٢٨٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، والتهذيب لابن حجر ١٠ / ١٢٧ ، والإعلان للسخاوي (ص ٦٨٤ من كتاب روزنثال) ، والرسالة المستطرفة ١٢٨ .

وورد في كشف الظنون ١٠٩٩ ، وهديّة العارفين ٢ / ٤٣١ باسم : « طبقات الرواة » . وفي تهذيب النووي ٢ / ٩١ ، والمنهج الأحمد ١ / ٦٤ باسم : « طبقات التابعين » .

وصفه السخاوي بقوله : « واقتصر فيها - يعني الطبقات - على الصحابة والتابعين ، وبدأ كل قسم منها بالمدنيين ، ثم بالمكيين ، ثم بالكوفيين ، ثم بالبصريين ، ثم بالشاميين والمصريين ، وغير ذلك . ولم يترجمهم ، بل اقتصر على تحريرهم » . وأشار ابن خير الإشبيلي إلى أنه في « جزء كبير » . ونعته ابن حجر في التهذيب بأنه « مختصر » .

توجد منه نسخة في مكتبة سراي أحد الثالث باستانبول (برقم ٦٢٤ / ٢٦ « من ٢٧٩أ - ٢٩٧ب » يرجع تاريخها إلى سنة ٦٢٨ هـ) ذكرها الدكتور سزكين في تاريخه ١ / ٢٢٢ . وثانية في الجمع بدمشق بخط عبد الغني النابلسي ، كتبها سنة ١٠٩٧ هـ ، أطلعني عليها الصديق الأستاذ محمد مطيع الحافظ .

٥ - رجال عروة بن الرّبير وجماعة من التابعين وغيرهم :

من مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق (مجموع ٥٥ / ١٣٩ - ١٤٦) سنة ٤٦٣ هـ ، بخط الخطيب البغدادي وسماعه ، ذكرها الألباني في المنتخب ٤٠٩ ، وسزكين في التاريخ ١ / ٢٢٢ . والكتاب منشور في مجلة الجمع بدمشق (المجلد ٥٤ / ج ١ / ص ١٠٧ وما بعدها) .

٦ - المنفردات والوحدان :

ذكره سزكين في التاريخ ١ / ٢٢٢ وأشار إلى نسختين منه : الأولى في بانكيبور بالهند (برقم ٦٩١) في ستّ وعشرين ورقة . والثانية في السعيدية بمجير آباد (برقم : حديث ٣٥٢ / من ٦٦ - ٧٦ ب) . وأنه طُبع في أكرا بالهند سنة ١٢٢٣ هـ طبعة حجر .

وأظنه الآتي بعد بالأرقام : ٧ و ٨ و ٩

ب - المفقود :

٧ - الأفراد :

مذكور في السير ٨ / ٢٨٠ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ .
وسماه ابن النديم في الفهرست ٢٣١ : « المفرد » . وذكره ابن خير في فهرسته ٢١٢ فقال : « كتاب الأفراد في ذكر جماعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم : ليس لهم إلا رأي واحد من الثقات » .
والغالب على الظنّ أنه المذكور آنفاً برقم (٦) أو بعضه ، وانظر الرقنين التاليين .

٨ - الوحدان :

مذكور - مع ماقبله - في السير والتذكرة والوافي وهدية العارفين ، وسماه ابن النديم : « كتاب الأوحاد » ، واقتصر خليفة في كشف الظنون ١٤٦٩ على ذكره دون سابقه .
والغالب على الظنّ أنه المذكور آنفاً برقم (٦) أو بعضه ، وانظر الرقم التالي .

٩ - من ليس له إلا رأي واحد :

مذكور - مع الكتابين السابقين - في السير والتذكرة والوافي وهدية العارفين . وذكر دونها في تهذيب النووي ٢ / ٩١ ، والمنهج الأحمد ١ / ٦٤ . وذكره صاحب الكشف مع الذي قبله . وخلطه ابن خير بكتاب « الأفراد » كما مرّ ، ولم يذكره ابن النديم البتة .
والغالب على الظنّ أنه المذكور آنفاً برقم (٦) والله أعلم .

١٠ - أفراد الشاميين :

له ذكر في : التذكرة ٥٩٠ ، والسير ٨ / ٢٨٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ .

١١ - الأقران :

له ذكر في : التذكرة ٥٩٠ ، والسير ٨ / ٢٨٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ .

١٢ - الإخوة والأخوات :

ذُكر في جملة الكتب التي ورد بها الخطيب البغدادي دمشق (انظر كتاب الخطيب البغدادي / ص ١٠٤ / رقم ٢٥٩) . وورد في كشف الظنون ١٣٨٧ باسم « كتاب الإخوة » .

١٣ - انتخابه على أبي أحمد الفراء :

ذُكر في فهرست مرويات ابن حجر ١١٣ / أ . وأبو أحمد الفراء هو محمد بن عبد الوهاب بن حبيب العبدى ، الحافظ النيسابوري (١٧٧- ٢٧٢) روى عنه مُسلم في غير صحيحه . مُترجم في التهذيب ٩ / ٣١٩ ، والخلاصة ٣٤٩ .

١٤ - الانتفاع بأهْب السباع :

له ذكر في : السير ٨ / ٢٨٠ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وكشف الظنون ١٧٥ .
وورد في تهذيب ابن حجر ١٠ / ١٢٧ ، وموضع آخر من الكشف ١٣٩٩ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ ، والرسالة المستطرفة ٤٦ باسم : « الانتفاع بجلود السباع » .

١٥ - أولاد الصحابة :

له ذكر في : السير ٨ / ٢٨٠ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ .

١٦ - أوهام المحدثين :

له ذكر في : تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٩١ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والسير ٨ / ٢٨٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، والمنهج الأحمد ١ / ٦٤ ، وكشف الظنون ٢٠٢ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ .

١٧ - التاريخ :

له ذكر في : فهرست ابن النديم ٢٣١ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١

١٨ - الجامع على الأبواب :

قال الحاكم أبو عبد الله : رأيتُ بعضه بخطه .

له ذكر في : السير ٨ / ٢٨٠ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ .
وورد في تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٩١ ، والمنهج الأحمد ١ / ٦٤ باسم : « الجامع الكبير على الأبواب » .

وسماه الكتاني في المستطرفة ٤١ : « جامع مُسلم » .

١٩ - حديث عمرو بن شعيب :

له ذكر في : التذكرة ٥٩٠ ، وهديّة العارفين ٢ / ٤٣١ .

وذكر في جملة ماورد به الخطيب دمشق (انظر كتابه / ص ١١٠ / رقم ٤١٦) بعنوان : « كتاب مُسلم في عمرو بن شعيب » . وورد في السير ٨ / ٢٨٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ بعنوان : « كتاب عمرو بن شعيب » . وانظر الرقم التالي .

٢٠ - جزء فيه مااستنكر أهل العلم من حديث عمرو بن شعيب لمسلم بن الحجاج :

ذكر في فهرست مرويات ابن حجر ١١٤ / ب ، وكأنه بعض الذي سبقه .

٢١ - رباعيات في الحديث :

تفرّد بذكرها البغدادى في هدية العارفين ٢ / ٤٣١ ، والظاهر أنه قد وهم ، بدليل إشارة الكتاني في المستطرفة ٩٨ إلى « رباعيات مُسلم في صحيحه » ، ونسبتها في تاريخ سزكين ١ / ٢١٧ - ٢١٨ إلى محمد بن إبراهيم الوائى المتوفى سنة ٧٣٥ هـ .

٢٢ - رواية الاعتبار :

تفرّد بذكره السخاوي في الإعلان بالتوبيخ (انظر النسخة المنشورة في أثناء كتاب علم التاريخ عند المسلمين لروزنثال ، ص ٥٨٩) ، وكأنها تابعه الدكتور العمري فذكره في بحوثه في تاريخ السنة المشرفة (ص ١٠٣) .

والظاهر أن السخاوي قد وهم ، بدليل اضطرابه في النسبة ، قال : « ولمسلم رواية الاعتبار وللنسائي التمييز » ، فجعل التمييز للنسائي مع أنه لمسلم لاغير .

٢٣ - مؤالاته أحمد بن حنبل :

ورد في التذكرة ٥٩٠ ، والسير ٨ / ٢٨٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ . وفي هدية العارفين ٢ / ٤٣١ : « السؤالات عن أحمد بن حنبل » .

٢٤ - العلل :

له ذكر في تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٩١ ، وتذكرة الحفاظ ٥٩٠ ، والسير ٨ / ٢٨٠ ، والوافي

٢٤ / ١٤٦ ، والمنهج الأحمد ١ / ٦٤ ، وكشف الظنون ١١٦٠ وفيه « علل الحديث » ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ ، والرسالة المستطرفة ١٤٧ .

٢٥ - كتابه في معمر :

ذكر في جملة الكتب التي ورد بها الخطيب البغدادي دمشق (انظر : الخطيب البغدادي / ص ١١٠ / رقم ٤١٨) .

٢٦ - كتاب المخضرمين :

له ذكر في تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٩١ ، وتذكرة الحفاظ ٥٩٠ ، وسير النبلاء ٨ / ٢٨٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، والمنهج الأحمد ١ / ٦٤ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ .

٢٧ - المسند الكبير على الرجال :

قال الحاكم أبو عبد الله : ما أرى أنه سمعه منه أحد .

له ذكر في : السير ٨ / ٢٨٠ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ ، والرسالة المستطرفة ٦١ .

وورد في تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٩١ ، والمنهج الأحمد ١ / ٦٤ باسم « المسند الكبير على أسماء الرجال » .

وأشار إليه ابن حجر في التهذيب ١٠ / ١٢٧ بهذه العبارة : « وقيل إنه صنف مُسنداً كبيراً على الصحابة لم يتم » ، وفي الحاشية : « لم يُنشر » .

٢٨ - معرفة شيوخ مالك والثوري وشعبة :

ذكر في جملة الكتب التي ورد بها الخطيب البغدادي دمشق (انظر : الخطيب البغدادي / ص ١١٠ / رقم ٤١٧) .

وورد في فهرست ابن خير ٢١٣ بعنوان : « تسمية شيوخ مالك وسفيان وشعبة » . وانظر الأرقام الأربعة التالية .

٢٩ - مشايخ مالك :

له ذكر في : السير ٨ / ٢٨٠ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ . وكأنه بعض الذي سبقه ، وانظر الرقم التالي .

٣٠ - مسند حديث مالك :

أشار إليه ابن حجر في التهذيب ١٠ / ١٢٧ بقوله : « ومسند حديث مالك ؛ وذكره الحاكم في المستدرک في کتاب الجنائز استطراداً » .

قلت : والمذكور في المستدرک ١ / ٣٥٢ هو : « قال الحاكم : وعندي حديث مالك جمع مُسلم بن الحجاج ، بدأ بهذا الحديث من شيوخ مالك » ، فدلَّ على أن المقصود بكلام ابن حجر هو عين المذكور برقم ٢٩ .

٣١ - مشايخ الثوري :

له ذكر في : السير ٨ / ٢٨٠ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ . وأظنه بعض المذكور برقم ٢٨ .

٣٢ - مشايخ شعبية :

له ذكر في : السير ٨ / ٢٨٠ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ . وأظنه بعض المذكور برقم ٢٨ .

٣٣ - معرفة رواة الأخبار :

ذكر في فهرست مرويات ابن حجر ١٢٤ / أ .

٦ - كتاب الكنى والأسماء لمسلم

أ - صلة ما بينه وبين التاريخ الكبير للبخاري :

قال أبو أحمد الحاكم في كتابه في الكنى :

« عبد الله بن الذئليمي أبو بئر ، وقال البخاري ومسلم فيه : أبو بئر - بشين مُعجمة . قال الحاكم : وكلاهما أخطأ في علمي ، إنما هو أبو بئر ، وخليق أن يكون محمد بن إسماعيل مع جلالته ومعرفته بالحديث اشتبه عليه ، فلما نقله مُسلم من كتابه تابعه على زلته .

ومن تأملَ كتاب مُسلم في الأسماء والكنى علم أنه منقول من كتاب محمد بن إسماعيل خذُو القُدَّة بالقُدَّة . حتى لا يزيد عليه فيه إلا ما يسهلُ عدُّه ، وتجلَّد في نقله حقَّ الجلادة إذ لم ينسبه إلى قائله .

وكتاب محمد بن إسماعيل في التاريخ كتاب لم يُسبق إليه ، ومن ألف بعده شيئاً من التاريخ أو الأسماء والكنى لم يستغن عنه ، فهمن من نسبته إلى نفسه مثل أبي زُرعة وأبي حاتم ومُسلم ، ومنهم من حكاه عنه ، فالله يرحمه فإنه الذي أصلُ الأصول ^(١) .

لابد قبل مناقشة هذا القول من دفع وهم وقع فيه بعض الباحثين الأفاضل : وهو الظنُّ بأن الحاكم إنما يعني بكلامه أن كتاب الكنى لمسلم منقول من كتاب الكنى للبخاري دون سائر التاريخ الكبير ^(٢) ، ولعل السبب في هذا الوهم هو الاعتماد في نقل العبارة السابقة على تهذيب ابن حجر وقد وردت فيه مختصرة ^(٣) ، فإن القسم الأخير من كلام الحاكم صريح الدلالة على أن المقصود بكتاب البخاري هو التاريخ كلّه ليس الكنى فحسب . بل إن عبد الله بن الذئليمي هذا مذكور في أثناء التاريخ (٨٠ / ٥) ولا ذكر له في جزء الكنى بآخر التاريخ . ولعل من المناسب هنا أن ننقل تعليق المعلّمي اليافعي رحمه الله على كلام الحاكم أبي أحمد : قال ^(٤) :

(١) طبقات الشافعية ٢/٢٢٥ - ٢٢٦

(٢) بحث في تاريخ السنّة المشرفة . لدكتور أكرم العمري (ط الثالثة) ١٢٧

(٣) تهذيب التهذيب ٢٥٨/٥

(٤) التاريخ الكبير لبخاري : كتاب الكنى ٩٦/٩

« أراد بكتاب البخاري التاريخ مع هذا الجزء من الكنى ، نقل مُسلم كُنَى مَنْ عَرَفَتْ أَسْمَاؤُهُمْ من التاريخ ، وكُنَى مَنْ لَمْ تُعَرَفْ أَسْمَاؤُهُمْ من هذا الجزء » .

بعد هذا التنبيه العارض ننقل لمناقشة ماورد على لسان الحاكم من اتهام فنقول :

أولاً - إن آثار التاريخ الكبير للبخاري شاملة لمسلم ولغيره : ففي المسألة المذكورة آنفاً تابعها الدولابي صاحب الكنى ، فسلك عبد الله الذَيْلُمِي في مَنْ كنيته أبو بشر^(١) .

ثم إن أبا زُرْعَةَ وأبا حاتم الرازيين قد تبعوا البخاري في تاريخه كما ورد على لسان الحاكم بأخر عبارته السابقة ، ثم أكّده في العبارة التالية بقوله^(٢) :

« كنتُ بالرِّيِّ وهم يقرؤون على ابن أبي حاتم كتاب الجرح والتعديل ، فقلتُ لابن عبدويه الوُرَاقُ : هذه ضحكة ، أراكم تقرؤون كتاب التاريخ للبخاري على شيخكم على الوجه ، وقد نسبته إلى أبي زُرْعَةَ وأبي حاتم ، فقال : يا أبا أحمد إن أبا زُرْعَةَ وأبا حاتم لما حُمِلَ إليهما تاريخ البخاري قالوا : هذا علمٌ لا يُستغنى عنه ، ولا يحسنُ بنا أن نذكره عن غيرنا ، فأقعدا عبد الرحمن يسألهما عن رجلٍ بعد رجل ، وزادا فيه ونقصاً » .

والكلام نفسه يصدق على الترمذي في بعض كتبه ، فقد تحدث الحافظ ابن رجب عن مصادر الترمذي في كتاب العلل فقال^(٣) :

« وأما التواريخ والعلل والأسماء ونحو ذلك ، فقد ذكر أن أكثر كلامه فيه استخرجه من كتاب تاريخ البخاري ، وهو كتاب جليل لم يُسبق إلى مثله ، رحمه الله ورضي عنه ، وهو جامع لذلك كله » .

بل إن الحاكم نفسه لم يُفلت من أثر التبعية لتاريخ البخاري ، فقد عدَّ الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه « فتح الباري » تصانيف البخاري إلى أن قال^(٤) : « وكتاب الكنى : ذكره الحاكم أبو أحمد ونقل منه » ، وفي « تعجيل المنفعة » لابن حجر أيضاً إشارات متناثرة تشي بتبعية الحاكم في الكنى لتاريخ البخاري^(٥) .

(١) الكنى والأسماء للمولاي ١٢٧/١

(٢) تذكرة الحافظ ٩٧٨/٣

(٣) شرح علل الترمذي لاس رجب الحسلي (تحقيق صبحي السامرائي) ص ٥٩ . بوسطة كتاب - أبي زُرْعَةَ الرازي ، دراسة الدكتور سعدي الهاشمي ١٨٩/١

(٤) مقدمة فتح الباري (ط ميرية ١) ص ٤٩٣ ، بواسطة بحث المُعَلِّمِي في كتاب الكنى للبخاري (انظر التاريخ الكبير ٩٦/٩)

(٥) انظر في التعجيل - على سبيل المثال - ص ٤٨٢

ثانياً - من تأمل إمامان كتاب مُسلم في الكنى وقارنه بتاريخ البخاري مقارنةً دقيقة وجد بحق أن مُسلمًا لم يحذف في كتابه هذا حذو البخاري في تاريخه ، ذلك لأنه جمع الشتات ورتب المواد وتصرف في عبارة البخاري بالحذف والإضافة . بل ليس من السير رصد كل ما قام به مُسلم من إضافة أو حذف أو ترتيب في المواد المنقولة ، حتى استحال بعضها جديداً لكثرة التغيير فيه .

ثالثاً - وقد يبدو جلياً من الزيادات الملحوظة في عبارة مُسلم ومادته على ماورد في تاريخ البخاري وكناه أن ثمة موارد أخرى قد دخلت في كتاب مُسلم ، وقد يحتاج الكشف عن تلك الموارد إلى تتبع دقيق وبحث متسع ، غير أن المقارنة بين ماورد في تاريخ أبي زُرعة الدمشقي من كلام في الكنى منسوب إلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين^(١) ، وبين ماورد في كنى مُسلم من المادة نفسها - مما لم يُذكر في تاريخ البخاري - تظهر تشابهاً قريباً مما وقع بين عبارتي البخاري ومُسلم في الكنى الأخرى ؛ فهذا ما يدعو إلى الظن بإفادته منها .

يُضاف إلى ذلك ماورد في كنى مُسلم - في ترجمة أبي ثعلبة الحُشَني (ل 18) - من قول الدارمي في اسم أبي ثعلبة ، ففيه إشارة إلى مورد آخر . والغالب على الظن أن المذكور أبو محمد الدارمي صاحب السنن (ت ٢٥٥) ، وربما كان أبا جعفر الدارمي (ت ٢٥٢) فقد كان عالماً بالرجال والعلل والتاريخ^(٢) والله أعلم .

ب - منهجه في ترتيب المواد وطريقة عرضه لها :

١ - معظم هذا الكتاب في كنى من عُرِف أسماؤهم ، وبذلك يأتي في الصف المقابل لكتاب البخاري في الكنى ؛ إذ كان معظمه في كنى من لم تعرف أسماؤهم .

٢ - بنى مُسلم الكتاب بعامة على الكنى والأسماء ؛ يبدأ الترجمة بذكر الكنية ، وغالباً ماأردفها بذكر الاسم ، وقد يكتفي بذلك وكثيراً مايزيد . يُضيف أحياناً النسبة ، وتارةً يذكر موضع إقامة المترجم أو لقبه ، وأحياناً تعريفاً موجزاً (مثلاً : صاحب العربية ، صاحب الرأي ، صاحب السمر ، مولى فلان ، شهد كذا) . وقد يزيد : « سمع » أو « عن » فيذكر بعدها واحداً أو اثنين أو ثلاثة من شيوخ المترجم . وقد يزيد كذلك : « روى عنه » وبعدها واحد أو اثنان أو ثلاثة من الرواة عن المترجم .

وقد يلحق بآخر الترجمة حكماً تقديماً في الرجل المذكور ، وكل ما رأيت من هذه الأحكام

(١) تاريخ أبي زُرعة الدمشقي (ط الجمع بدمشق) ٤٧٦/١ - ٤٨٥

(٢) انظر ترجمتهما في سير أعلام النبلاء (مصورة في الجمع) ١٩٧ / ٨ ، ١٩٩ ، وأنساب النعماني ٢٤٩/٥ - ٢٥٢

- وليست قليلة - إنما كان في الجرح بخاصة ، وعلى ذلك يصح اعتبار هذا الكتاب في عداد كتب الضعفاء أيضاً .

٣ - إذا كان للرجل أكثر من كنية ذكره في الموضعين ، وقد يُشير إلى ذلك أحياناً بقوله : « وقد ذكرناه » .

٤ - أما الصحابة فقد التزم بالنص على تمييزهم من سائر المترجمين بعبارة « له صحبة » أو « صاحب رسول الله ﷺ » ، وقد يُشير إلى طبقاتهم بالعبارات الآتية :

« شهد بدمراً مع رسول الله ﷺ » ، أو « كاتب رسول الله ﷺ » ، أو « مولى النبي ﷺ » أو « سمع النبي ﷺ » ، أو « رأى النبي ﷺ » ، أو « قال - يعني الصحابي : جاءنا كتاب النبي ﷺ » .

٥ - التزم فيما يظهر من تصفح الكتاب بحد أقصى للترجمة لا يزيد عليه ، وهو عشرون كلمة - بعد حذف « ابن وأبو » . وبصورة أوضح نستطيع أن نقول إنه التزم في جهرة الترجمات بسطر واحد ، قد تنقص الترجمة عن السطر وتبقى مع ذلك - في معظم الأحيان - في سطر مفرد ، وقد تزيد عليه قليلاً فيتم استيعاب الترجمة بسطر بشيء من لز الكلمات بعضها إلى بعض .

قد يكون في هذا الأمر شيء من عدم ناسخ بعض النسخ ، لكنه عند التحقيق موافقاً لشكل مادة الأصل ، وقد أضفى هذا الشكل على نسختنا مظهر الفهرسة ، إذ يكفي المراجع فيها أن ينظر في أوائل الأسطر ليصل إلى مبتغاه بسرعة ويسر . وهنا قد يسبق إلى الذهن هذا السؤال : ترى هل كان شيء من هذا التيسير على القارئ من منهج مسلم رحمه الله ؟ أكبر الظن أنه كذلك ، وبخاصة حين ننظر بإمعانٍ في تنظيمه المتقن للكتاب .

٦ - وبناءً على ما سبق فقد اختلف مسلم عن البخاري - في التصنيف في الكنى - في ثلاث نواح : في عدم روايته شيئاً قط في أثناء الترجمة ، ثم فيما سمّيناه التزاماً بالسطر الواحد في الترجمة ، ثم في تنظيم مادة الكتاب وهو ما ستحدث عنه في الفقرة التالية .

٧ - عند المقارنة بين كتابي الشيخين في الكنى يظهر بوضوح أن كتاب مسلم أيسر تناولاً وأكثر تنظيماً من سلفه كتاب البخاري ؛ ذلك لأن البخاري فرق ذكر الكنى بين أجزاء التاريخ وكتاب الكنى بآخر التاريخ ، وكرر ذكر الرجل الواحد أحياناً في غير ما موضع . يُضاف إلى ذلك اضطراب التوبيخ في كتاب الكنى بخاصة ؛ إذ خلط بين الحرف عنوان الباب وزمر الكنى المبدوءة به فسئى الكل باباً (مثلاً : باب الميم ، تحته عدة أبواب : أبو محمد ، أبو مالك ، أبو مسلم ، أبو مريم ، أبو معاذ) ، بل خصّ في بعض الأحيان كل ترجمة بباب مفرد مع اتفاق الكنية (مثلاً : باب / أبو ماجد

الحنفي ، باب / أبو ماجد الزيادي) . ولم يلتزم فيما سماه « باب الواحد » بنظام معين ، يذكره مرةً ويتركه أخرى . ثم ختم الجزء بأسماء « من كان الغالب على اسمه كنيته وله اسم » فذكر تحت هذا العنوان نحواً من مائتي ترجمة بلا ترتيب ، وبذلك صعبت المراجعة في هذا الكتاب .

على حين جمع مُسلم الكنى في صعيد واحد ، ورتبها على حروف المعجم : الحرف هو العنوان ، وتحتة جملة أبواب ، في كل باب مجموعة من الترجمات مبدوءة بكنية واحدة أولها الحرف المذكور . وأصغرُ بابٍ فيه ترجمتان ، أما الآحاد فقد ألحقها بآخر كل حرف تحت عنوان « باب كنى شتى » ، وبذلك استقام له المنهج وخلص من الاضطراب .

٨ - بقي أن نذكر أن البخاري وقد رتب تاريخه الكبير على حروف المعجم جعل آخر الحروف : الواو ، الهاء ، اللام ألف ، الياء . وقد تبعه في هذا الترتيب عدد من المحدثين الذين صنّفوا معجمات للرجال ؛ منهم : الدولابي (ت ٣١٠) في الكنى والأسماء ، والعقيلي (ت ٣٢٣) في الضعفاء ، وابن أبي حاتم (ت ٣٢٧) في الجرح والتعديل ، وأبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠) في تاريخ أصبهان ، والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣) في تاريخ بغداد ، والأمير ابن ماکولا (ت ٤٧٥) في الإكمال ، وأبو سعد السمعاني (ت ٥٦٢) في الأنساب ، وأبو القاسم بن عساكر (ت ٥٧١) في تاريخ دمشق .

وقد تبع مُسلم في الكنى الترتيب عينه ؛ لكنه حذف « اللام ألف » من الحروف الأخيرة ؛ فألحقَ من كنيته « أبو لاس » بآخر حرف اللام مخالفاً بذلك البخاري . وقد تبعه في الفصل بالهاء بين الواو والياء : الطبراني (ت ٣٦٠) في المعجم الصغير ، وعبد الغني بن سعيد (ت ٤٠٩) في المؤتلف ، والزحشري (ت ٥٣٨) في الأساس والفائق والمستقصى ، وابن الأثير (ت ٦٠٦) في النهاية في غريب الحديث ، وياقوت الحموي (ت ٦٢٦) في مُعْجَمِي الأدياء والبلدان .

٧ - رواية الكنى عن أبي حاتم مكي بن عبدان ؛ عنه :

اختصّ برواية هذا الكتاب عن مُسلم راويته مكي بن عبدان النيسابوري ؛ فرواه عنه بالتالي طائفة من المحدثين من بلده ، وقد عرفنا من هذه النسخة وسماعتها أسماء أربعة ممن روى الكتاب عن ابن عبدان عن مُسلم رحمه الله . وهذا تعريف وجيز بالخسنة معاً ؛ مُرتبين على سنيّ وفياتهم .

١ - مكي بن عبدان (٢٤٢ - ٣٢٥) :

هو مكي بن عبدان بن محمد بن بكر بن مُسلم ؛ أبو حاتم التيمي النيسابوري . وصفه الذهبي في السبّخ بقوله : « المحدث الثقة المتقن » ، وفي التذكرة بقوله : « محدث نيسابور » .

سمع من مُسلم وجماعة ، وروى عنه كافة أهل بلده . وقدم بغداد فحدث بها ، كما قدم خراسان وحدث بها كذلك .

روى عدّة كتب من مؤلفات مُسلم ؛ نذكر منها : كتاب التمييز ، وكتاب الكنى والأسماء ، والأفراد ، ورجال غروة بن الزبير .

[مترجم في : تاريخ بغداد ١١٩/١٣ - ١٢٠ ، وسير أعلام النبلاء (مصوّة المجمع بدمشق) ١٠ / ١٦ - ١٧ ، والعبر ٢ / ٢٥٥ (بتحريف يسير) . وله ذكر في : تذكرة الحفاظ ٨٢٢ ، وطبقات الشافعية ٣ / ١٨٣ ، ٣٠٣ (ومواضع أخرى) ، وفهرست ابن خير ٢١٢ - ٢١٣] .

٢ - أبو إسحاق المزكي (٢٩٥ - ٣٦٢) :

هو إبراهيم بن محمد بن يحيى بن سخته ؛ أبو إسحاق المزكي النيسابوري . قال الحاكم : هو شيخ نيسابور في عصره ، وقال عنه الخطيب البغدادي : كان ثقةً ثبُتاً مُكثرًا مُواصلاً للحجّ ، انتخب عليه ببغداد أبو الحسن الدارقطني ، وكتب عنه الناسُ بانتخابه علماً كثيراً . وروى ببغداد مُصنّفات أبي العباس السراج ، وتاريخ البخاري الكبير ، وعدّة من كتب مُسلم بن الحجاج .

قلت : وفي الظاهرية بدمشق : مجلس من أماليه ، والجزء الأول مما انتقاه الدارقطني من فوائده . وقد حملتُ نسختنا هذه روايات وزيادات في الحواشي تفردتُ بها نسخه ، وسامعاً بآخرها يتصل بسنده في رواية الكتاب .

1 مترجم في : تاريخ بغداد ٦ / ١٦٨ - ١٦٩ ، والأنساب واللباب (المزكي) ، سير أعلام النبلاء ١٠ / ١٨٥ - ١٨٦ ، والعبر ٢ / ٣٢٧ ، والشذرات ٣ / ٤٠ - ٤١ ، ومعجم المؤلفين ١ / ١١٠ . وانظر المنتخب من مخطوطات الحديث للأستاذ الألباني : ص ١٣١] .

٣ - أبو محمد بن أبي حامد (٣٠٢ - ٣٧٢) :

هو المحدث الثقة عبد الله بن أحمد بن جعفر ، أبو محمد بن أبي حامد الشيباني النيسابوري . قال عنه الخطيب البغدادي : كان له ثروة ظاهرة فأنفق أكثرها على العلم وأهل العلم ، وفي الحج والجهاد ، وغير ذلك من أعمال البر . وكان من أكثر أقرانه سماعاً للحديث . وخرج إلى هراة ، وسمع ببغداد ، وكتب بمكة ، وكان وروده ببغداد ثلاث دفعات ؛ حدث في الآخرة منهم . قلت : ونسختنا هذه منقولة من نسخته ، ومقروءة عليه في بغداد سنة (٣٤٧) بعد رجوعه من الحج ، وكان هو قرأ الكتاب على أبي حاتم مكي بن عبدان سنة (٣١٦) .

1 مترجم في : تاريخ بغداد ٩ / ٣٩١ - ٣٩٢] .

٤ - أبو بكر الجوزقي (٣٠٦ - ٣٨٨) :

هو الحافظ المجود أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الشيباني المعدل محدث نيسابور وصاحب الصحيح المخرج على صحيح مسلم ، وهو ابن أخت أبي إسحاق المزكي (المذكور آنفاً برقم ٢) . سمع من خلق كثير ؛ منهم مكي بن عبدان . وصنف التصانيف : منها كتاب المتفق الكبير في ثلاثمائة جزء .

فاق هذا الرجل أقرانه في رواية كتب مسلم ومصنفاته ؛ فقد روى عن مكي بن عبدان : كتاب الكنى - قرأه عليه في مسجده في رجب سنة ٣٢٣ - كما روى عنه ثلاثة كتب أخرى لمسلم وهي : التمييز ، والأفراد ، ورجال عروة بن الزبير .

ثم فاقت روايته لكنى مسلم سائر الروايات ؛ إذ انتهت إليها نسخة الخطيب في تاريخ بغداد ، ونسخة ابن خير الإشبيلي في فهرسته ، ونسخة الروداني في صلة الخلف . كما ثبت في نسختنا أخذ بعض رواها عنه ^(١) .

[مترجم في عدة مصادر أشارت إليها المراجع الآتية : تاريخ سزكين (النسخة المعربة / ط ١٩٧٧ م) ١ / ٣٤٧ ، أعلام الزركلي ٧ / ٩٩ ، معجم المؤلفين ١٠ / ٢٤٠] .

(١) انظر : (ل ٨٦) ثم (ل ١٠٠) .

٥ - أبو سعيد بن حمدون (ت ٣٩٠) :

هو محمد بن عبد الله بن حمدون ، أبو سعيد النيسابوري . كان مُحَدِّثًا زاهدًا مُجْتَهِدًا في العبادة . نقل ابن عساكر في تاريخ دمشق من كتاب الكنى عن طريقه ، ثم إن نسختنا هذه قد تحوّل إسنادهما إليه بفعل أحد مالكيها : وسيأتي لذلك فضل بيان في درس النسخة وتاريخها .
[مترجم في : طبقات السبكي ٣ / ١٧٩ ، وطبقات الأسنوي ٢ / ٤٨٦ - ٤٨٧] .

مخطوط رواية كتاب الكنى والأسماء

مُسَلَّم بن الحجاج القُشَيْرِي النيسابوري

(٢٠٤ - ٢٦١)

مَكِّي بن عُبدان التيمي النيسابوري

(٢٤٢ - ٣٢٥)

أبو إسحاق المُرَكِّي	أبو محمد بن أبي حامد	أبو بكر الجَوْزَقِي	أبو سعيد بن حمدون
« نيسابوري »	« نيسابوري »	« نيسابوري »	« نيسابوري »
(٢٦٢ - ٢٩٥)	(٣٠٢ - ٣٧٢)	(٣٠٦ - ٣٨٨)	(ت ٣٩٠)

٨ - أثر الكتاب فيما بعده

قد يبدو هذا الأثر في عدة نواح :

يبدو أولاً في تعدّد رواته عن مكي بن عبدان ؛ وقد تحدّثنا عنه آنفاً .

ويبدو ثانياً في دخوله في المصنّفات من بعده ؛ وإنّ ظهور أثره في هذا المجال قد بلغ من الوضوح مبلغاً لا يحتاج معه إلى رصد ؛ فإن تصفّح كتب الصحابة ومعاجم الرجال كفيلٌ بالوقوف على أثره في تلك المصنّفات للوهلة الأولى .

على أننا نودّ أن نخصّ بالذكر موسوعتين كبيرتين في التراجم وهما تاريخا بغداد ودمشق ؛ فقد اقتبس الخطيب البغدادي من كتاب الكنى لمسلم في عدة مواضع من تاريخ بغداد بالسند التالي^(١) :

« أخبرنا أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوي بنيسابور قال : سمعت محمد بن عبد الله الجوزقي يقول : أنبأنا مكي بن عبدان قال : سمعت مسلم بن الحجاج يقول ... »

كما اقتبس ابن عساكر من الكتاب نفسه في تاريخ دمشق - بما يعدل ثلاثة أضعافٍ من اقتباس سلفه - بالسند التالي^(٢) :

« أخبرنا أبو بكر محمد بن العباس الشّقّاني ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن منصور بن خلف المغربي ، أخبرنا أبو سعيد بن حمدون ، أخبرنا أبو حاتم مكي بن عبدان قال : سمعت مسلم بن الحجاج يقول .. » .

وقد يلتفت النظر في هذين السندين - اتفاق نسختهما في المصدر الذي خرجتا منه ؛ إذ صرح الخطيب البغدادي في مطلع سنده بأخذه للكتاب في نيسابور ، وذكر ابن عساكر - في مشيخته ١٩٧ / ب - قراءته على الشّقّاني بنيسابور ، وكذلك ذكر السمعاني - في الأنساب ٧ / ٣٦١ - سماعه كتاب الكنى لمسلم من الشّقّاني أيضاً . هذا وسبق أن رأينا في الفقرة السابقة أن الجوزقي وابن عبدان وابن حمدون ثلاثتهم نيسابوريون ، وعلى ذلك يصحّ أن يُقال إن هذا الكتاب بقي حتى الربع الأول

(١) انظر تاريخ بغداد ١ / ٢١٦ وموارد الخطيب البغدادي ٣٩٧

(٢) انظر فهارس الأسانيد في المجلدات المطبوعة من تاريخ ابن عساكر (في حرف العين خاصة)

من القرن السادس للهجرة ومنبعه نيسابور ؛ على حدّ تعبير المحدثين ؛ وهذا ما يُفسّر حرص الأئمة المذكورين على سماعه من النيسابوريين طلباً لعلو الإسناد فيه .

ثالثاً - وقد يكشف كذلك عن بعض أثره دخوله في أثبات المسموعات شرقاً وغرباً ؛ فقد ذكر ابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥) في فهرسته (ص ٢١٢) كتاب الكنى - وكتابين آخرين - للإمام مسلم فقال :

« حدثني بذلك كُله الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الله بن موهب رحمه الله ، عن أبي العباس أحمد بن عُمر بن أنس العذري ، عن أبي ذرّ عبد بن أحمد الهروي ، عن أبي بكر محمد بن عبد الله بن زكريا الجوزقي الشيباني ، عن أبي حاتم مكي بن عبدان بن محمد بن مُسلم بن راشد ، عن أبي الحسين مُسلم بن الحجاج ، مؤلفها رحمه الله » .

كما ورد ذكره في فهرست مرويات ابن حجر (ت ٨٥٢) في الورقة (١٢١ / ب) من نسخة الظاهرية ، ثم في فهرست محمد بن سليمان الروداني (ت ١٠٩٤) المسمّى « صلة الخلف بموصول السلف » في اللوح (١١٧ / ب) من النسخة العراقية : بالسند إلى : « محمد بن ناصر السلامي ، عن عبد الرحمن بن محمد بن مُنذّه ، عن محمد بن عبد الله الجوزقي ، عن أبي حاتم مكي بن عبدان^(١) ، عنه » .

رابعاً - كان تداول هذا الكتاب فيما بين المحدثين متصلاً على مدى الأحقاب ؛ حتى أمكن القول بأنه لم يخلُ مُحدث مشهور من سماع هذا الكتاب أو الاستفادة منه أو الاطلاع عليه . على أنّا نودّ هنا تخصيص البحث بتداول المصنّفين في الكنى والمشتبه لهذا الكتاب ، فهذا ما نعتقد بأنه الكاشف الأكبر عن أثره الحقيقي في مجال اختصاصه ، فنقول :

١ - الحاكم النيسابوري الكبير (ت ٣٧٨) صاحب كتاب الكنى المشهور : انتقده حين انتقده عن معرفة تامة ودقيقة . (انظر مامضى ص : ١٤ و ٢٨)

٢ - أبو الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥) صاحب « المختلف والمؤتلف في أسماء الرجال » : كان له نسخة من هذا الكتاب . (انظر تاريخ سركين / ط ١٩٧٧ / ١ / ٢٢٢)

٣ - أبو بكر الجوزقي (ت ٣٨٨) مؤلف « المتفق الكبير » في ثلاثمائة جزء : روى هذا الكتاب عن مكي بن عبدان ، عن مُسلم : (انظر تذكرة الحفاظ ١٠١٤ ، ثم انظر مامضى ص ٣٤)

(١) في الأصل : « عن محمد بن عبد الله الخوارزمي ، عن أبي محمد مكي بن عبدان » وفيه تصحيمان .

٤ - الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣) مؤلف « تلخيص المتشابه في الرسم » و « مَن وافقتُ كنيته اسم أبيه » : ورد دمشق بنسخة من هذا الكتاب ، كما أفاد منه في تاريخ بغداد .

(انظر كتاب الخطيب البغدادي : ١٠٧ و ١٣٠ و ١٣٢ ، ثم انظر ماضى في الصفحة ٣٦)

٥ - عبد الرحمن بن محمد بن مُنْذَه (ت ٤٧٠) وهو من صَنَّف في الكنى : روى هذا الكتاب عن أبي بكر الجَوَزِي عن مكي بن عُثْدان عن مُسْلَم . (انظر ماضى ص ١٥ ، ثم انظر إسناده النسخة المذكورة في صلة الخلف في الصفحة السابقة)

٦ - أبو مُحَمَّد الهَرَوِي (ت ٤٧٦) صَنَّف في الكنى : ملكَ هذه النسخة وسمَّعها . (انظر ماضى ص ١٥ ، وسيأتي الحديث عن امتلاكه للنسخة في أثناء سرد تاريخها ص ٥٣)

٧ - أبو الوليد القَوَّشي (ت ٤٨٩) : رَتَّب هذا الكتاب على الأسماء ، وهذَّبَه وشرح مواضع منه ، وبيَّن وهم مُسْلَم في مواضع منه . (انظر ماضى ص ١٥)

٨ - خالد بن يوسف النابلسي (ت ٦٦٣) وصفه الذهبي بأنه « كان يحفظ جملة كثيرة من الغريب وأسماء الرجال وكناهم » . ملكَ هذه النسخة مع الكتابين الآخرين في المجموع معها . (انظر تذكرة الحفاظ ١٤٤٧ ، وسيأتي الحديث عن امتلاكه للنسخة في أثناء سرد تاريخها ص ٥٥)

٩ - الإمام الذهبي (ت ٧٤٨) صاحب « المُقْتَنَى ، والمُرْتَجَل » في الكنى : قرأ هذه النسخة وسجَّل عليها أشياء بخطِّه . (انظر ماضى ص ١٦ ، وسيأتي الحديث عن خطِّه على النسخة في أثناء ذكر الخطوط عليها ص ٧٢)

١٠ - الإمام ابن حجر (ت ٨٥٢) مؤلَّف الموسوعات الرجالية المعروفة : دخل هذا الكتاب في جملة مرويَّاته . (انظر فهرست مرويَّاته / نسخة الظاهرية / ق ١٢١ / ب)

خامساً - ولعل الشاهد الأخير على اتصال نفْس هذا الكتاب عبر القرون هو تعدُّد نُسخه التي بلغتنا ، فضلاً عن تلك التي انطوت في عالم الغيب ، وهو ما سنحدث عنه في الفقرة التالية .

٩ - مخطوطات الكتاب المعروفة

عُرف لهذا الكتاب حتى الآن أربع نُسخ ، ذكرها الدكتور فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي (النسخة المعربة / ط ١٩٧٧ م : ١ / ٢٢٢) ، وهي :

- ١ - نسخة الظاهرية بدمشق : وسنحدّث عنها بتفصيل .
- ٢ - نسخة في مكتبة شهيد علي في الآستانة : برقم ١٩٣٢ ، في ٥٧ ورقة ، ذكر أنها نسخة الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ هـ .
- ٣ - نسخة في مكتبة أحمد الثالث في الآستانة : برقم ٢٩٦٩ / ٢ ، في ٦٠ ورقة ، كُتبت في سنة ٦٢٦ هـ .
- ٤ - نسخة في دار الكتب المصرية : برقم ١٢٧ / مصطلح ، في ٧٦ ورقة ، بقلم معتاد قديم^(١) .

(١) وأشار الدكتور أكرم العمري في حاشية الصفحة ٣٩٧ من « موارد الخطيب البغدادي » إلى وجود نسخة من الكتاب ، في بائلة تركيا أيضاً ٢ / ٥٣٨ رقم ٢٨٩٨ . « والظاهر أنه سها : لأن « بائلة » في الهند لا في تركيا : ولإغفاله ذكر نسخة أحمد الثالث : مع تصريحه بأنه لم يَز من النسخ غير نسخة الظاهرية .

١٠ - نسخة الظاهرية من كتاب الكنى

أ - وصف المجموع بعامة

من نوادر المخطوطات في الظاهرية بدمشق مجموع يحمل الرقم (١) حوى كتباً ثلاثة فريدة . ولعل خير ما نبداً به في وصف هذا المجموع هو أن نلتقط بعناية ماورد على الصفحات الأولى والأخيرة من كل واحدٍ من الثلاثة ، نُمهد بذلك لدرسه بعامة ، ثم لتحقيق نسب نسختنا في الكنى بخاصة .

١ - صورة ما على الغلاف الداخلي للمجموع :

« هذا المجلد يشتمل على ثلاث (كذا) كتب : كتاب معرفة الرجال عن يحيى بن معين رحمه الله ، وكتاب الكنى والأسماء لمسلم رحمه الله . وكتاب التعازي لعلي بن محمد بن أبي سيف المدائني . لخالد بن يوسف بن سعد الشافعي ، نفعه الله بالعلم وورقه العمل ، أمين . اشتراه ... »^(١)

(توقيع) عز الدين التنوخي : رحمه الله

مجموع رقم ١ وقف

عام ٣٧٢٨

أبو الفتح (بالأحمر)

(كلمات غير واضحة)

٢ - صورة ما على الورقة الأولى من المجموع :

(١) الجزء الأول من كتاب معرفة الرجال عن أبي زكريا يحيى بن معين

مما رواه أحمد بن محمد الفزاري ، عن جعفر بن درستويه ، عن أحمد بن محمد بن محمد بن مُحَرِّز ، عنه

رواية أبي عمر محمد بن العباس بن محمد بن زكريا بن حيويه الخزّاز

ساع مهج بن عبد الله الفضلي ، نفع به في الدنيا والآخرة

(١) في موضع النقاط كلمات غير واضحة في الأصل .

(بالأحر)

(٢) والثاني منه كتاب الكنى والأسماء ، تصنيف أبي الحسين مُسلم بن الحجاج القشيري

(٣) الجزء الأول من كتاب التعازي ، تأليف أبي الحسن ^(١) .. سيف المدائني

(٤) والثاني منه

(بالخبر الأسود) : عمرية وقف الشيخ علي

(بقلم الرصاص) : عبد الله باشا

(ختم العمرية) ٣٧٣٨ « ختم الظاهرية »

٣ - صورة ماعلى الورقة الثانية من المجموع :

(برأس الصفحة) « كلمات ذهبت مع أعلى الورقة ، ثم « محمد بن علي بن زاذان المالكي ، وذلك

في يوم السبت لليلتين خلتا من ربيع الآخر سنة خمس وسبعين وثلاثمائة » .

(مطلع الكتاب) بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا أبو عمر محمد بن العباس بن محمد بن زكريا بن حيوية الخزاز قال . (ثم بقية السند

المذكور على الورقة الأولى ، فالمتن) .

٤ - صورة ماعلى الصفحة (٤٢ / أ) :

(بأسفل الصفحة) « آخر كتاب معرفة الرجال عن يحيى بن معين وغيره من الشيوخ ، تصنيف

أحمد بن محمد بن مُحرز ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد النبي

وآله وسلّم تسليماً »

« بلغت وأبو عبد الله أحمد بن محمد بن الأبنوسي

ومحمد بن علي بن زاذان المالكي من أوله » .

٥ - صورة ماعلى الصفحة (٤٢ / ب) :

« سمع جميعه والجزء الذي قبله من الشيخ أبي سعد أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم

الصيرفي ، بالإجازة عن القاضي الأجل العدل الثقة أبي القاسم علي بن الحسن بن علي التنوخي ،

(١) في موضع النقاط كلمات غير واضحة في الأصل .

بالإجازة عن أبي عمر بن حيويه الخزاز . بقراءة الشيخ أبي الخير هزار سب بن عوض بن الحسن الهروي : الحسين بن محمد بن خسرو البلخي .

وسمع الجزء الثاني حسب يلتكين بن اصار (؟) التركي ، وابنه محمد . وذلك في شوال من سنة ثلاث عشرة وخمس مئة درب البلخي ؛ والله الحمد .

« سمع جميع هذا الجزء من الشيخ الإمام أبي منصور محمد بن عبد الملك بن خيرون . بإجازته من أبي محمد الجوهري . عن ابن حيويه إجازة : يلتكين بن اصار (؟) التركي ، وعبد الرحمن بن المبارك بن كامل بن الحسين بن محمد الخفاف . بقراءة أبيه المبارك ، في ربيع الأول من سنة ثمان وعشرين وخمس مئة . »

٦ - صورة ما على الصفحة (٤٣ / أ) :

كتاب الكنى والأسماء تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري
رواية أبي سعيد محمد بن عبدالله بن حمدون النيسابوري ، عن أبي حاتم مكي بن عبدان النيسابوري . عنه
رواية الشيخ أبي الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ ، عن أبي سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون عن مكي .

سماع محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن الفرات

(ثم ضرب على السماع المذكور ، وسُجِّلَ تحته) :

سماع لأبي الحسن علي بن الحسن بن أحمد المقرئ نفعه الله به

وقف مؤبد مقره بالضيائية

واقفه الشيخ علي الموصلي رحمه الله

(ثم سماعان للكتاب : الأول في سطر ، والثاني في ١٤ سطراً)

٧ - صورة ما على الصفحة (١٠٤ / ب) :

خمس سماعات سيأتي ذكرها فيما بعد .

٨ - صورة ما على الصفحة (١٠٥ / أ)

وقف مؤبّد مقرّه بالضائية بقاسيون

الجزء الأول من كتاب التعازي

تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن أبي سيف المدائني

مما رواه أبو طالب عبد الله بن محمد العكبري

عن أبي محمد الحسن بن علي بن المتوكل عنه

رواية أبي سهل محمود بن عمر بن محمود العكبري

رواية الشيخ أبي القاسم علي بن أحمد بن محمد بن البُشري البندار عنه

سماع يلتكين بن السديد طايوق التركي مُتّع به

(ثم ضرب على السماع المذكور ؛ وسُجِّل تحته) :

صار ملكاً بالشراء للشيخ الصالح الفقيه أبي المظفر عبد الخالق بن فيروز الجوهري الهمداني الحنبلي
نفعه الله بالعلم ، وقرأه والحسن بن الدين (؟) بعده ، وتمّ له سماع جميع الكتاب غليّ . بروايته عن
الشيخ أبي القاسم بن البُشري إجازةً . وبالسماع له . وبروايته عن الحافظ أبي محمد بن السمرقندي ،
عن الشيخ الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي . بإسناده المذكور في أوله
بخطّي . وكذلك قرأ غليّ باقي .. من الجزء الثاني من كتاب الموقّفات عن الزُبَيْر . وكتب محمد بن
ناصر بن محمد بن علي بخطّه ؛ في شوال من سنة اثنتين وأربعين وخمس مئة : بمدينة السلام دام بها
الإسلام ؛ والحمد لله وحده .

ورواية الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، عن أبي محمد عبد الله بن
يحيى بن عبد الجبار السكري ، عن أبي محمد جعفر بن محمد بن أحمد بن الحكم المؤدّب ، عن أبي محمد
الحسن بن علي بن المتوكل مولى بني هاشم . عن أبي الحسن علي بن محمد بن أبي سيف المدائني المؤلّف .
رواية الأثير (؟) أبي المعالي الفضل بن سهل بن بشر بن أحمد الإسفرايني ، عن الخطيب إجازةً .
رواية الشيخ العالم العدل معين الدين أبي منصور سعيد بن محمد بن سعيد بن محمد بن عمر الرزاز
البغدادي ، عنه إجازةً .

(وفي يسار الصفحة من الأعلى) :

رواية الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن عمر السلامي ، عن ابن البُشري إجازةً .

رواية شيخنا معين الدين أبي منصور سعيد بن محمد ... الرزاز ، عنه إجازة .
(وفي الأسفل) : « ختم الظاهرية »

خلاصة وصف المجموع

أولاً - يتألف المجموع من (١٣٠) ورقة (طول ٢١ سم / عرض ١٥,٥ سم)
ثانياً - فيه ثلاثة كتب :

١ - كتاب معرفة الرجال عن يحيى بن معين : (١ - ٤٢) اثنتان وأربعون ورقة ، بلون أصفر
داكن ، والحبر بُني غامق .

٢ - كتاب الكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج : (٤٣ - ١٠٤) اثنتان وستون ورقة ، بلون أصفر
داكن ، والحبر بُني .

٣ - الجزءان الأولان من كتاب التعازي للمدائني : (١٠٥ - ١٣٠) ستّ وعشرون ورقة ، بلون
أبيض مُصَفَّر ، والحبر أسود .

ثالثاً - الكتاب الأول : « معرفة الرجال عن يحيى بن معين » .

[مذكور في : فهرس التاريخ للعشر ٢٣١ . والمُنتخب للأستاذ الألباني ١١٣ ، وتاريخ سزكين
(النسخة المعرّبة / ط ١٩٧٧ م) ١ / ١٥٩] .

بأوله : سماع مهج بن عبد الله الفضلي^(١) بلا تاريخ ، وفي مطلع الكتاب سماع في سنة (٣٧٥) .
وبآخره : سماعان ليلتكين بن اصار^(٢) التركي وجاعة ، في سنتي (٥١٣ و ٥٢٨) .

رابعاً - الكتاب الثاني : « الكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج » .
وفي أوله أربعة سماعات :

الأول سماع ابن الفرات في سنة (٣٤٧) .

الثاني سماع أبي الحسن المقرئ بلا تاريخ .

الثالث سماع مهج الفضلي وآخرين بلا تاريخ أيضاً .

(١) لم أظفر بمعرفته : حتى ولا بضبط اسمه . ولا أستبعد أن يكون هو ناسخ الكتاب في سنة (٣٧٥) بل أترجمه : لأن
طبقة الرجل وقاعدة الخط ووحدة الحمر توجي ذلك .

(٢) الكلمة بلا تقط في الأصل : ونظر التعريف به في حاشية الصفحة التالية .

الرابع سماع صاحبه أبي المظفر الجوهري على أبي الفضل بن ناصر في سنة (٥٤٩) .
وفي آخره خمسة سماعات :

الأول سماع مالكه عبد الله الهروي على القاضي الداودي في سنة (٤٧١)
الثاني سماع الهروي أيضاً على عمر بن عبد الملك في سنة (٤٧١) نفسها .
الثالث سماع مالكه أبي نصر الأصبهاني وجماعة على أبي ياسر البقال في سنة (٤٩٤)
الرابع سماع الأصبهاني أيضاً على أبي محمد السراج في سنة (٤٩٦)
الخامس سماع يُلْتَكِنُ بن اصار^(١) التركي وجماعة في سنة (٥٢٧)

خامساً - الكتاب الثالث : « الجزء الأولان من كتاب التعازي لأبي الحسن المدائني » .

الأول في إحدى عشرة ورقة (١٠٥ - ١١٥) ، والثاني في اثنتي عشرة ورقة (١١٧ - ١٢٨) .
وسقطت تمة الكتاب من المجموع إذ انتهى بورقة بيضاء عليها الرقم ١٢٩ في الوجه و ١٣٠ في القفا .

(والنسخة المذكورة في : منتخب الأستاذ الألباني ٤٠٣ ، وتاريخ سزكين (ط ١٩٧٧) ١ / ٥٠٣]
بأول الجزء الأول :

سماع يُلْتَكِنُ بن طايوق التركي^(٢) . ثم ضُرب عليه بخط وسُجِّلَ تحته سماع صاحب الكتاب
أبي المظفر الجوهري على أبي الفضل بن ناصر ، في سنة (٥٤٢) ببغداد .
وبأخر الجزء الثاني :

سماع محمد بن عبد الملك المقدسي على الشيخة أم عبد الله ، في سنة (٧٣١) بقاسيون .

سادساً - تم نسخُ كتاب معرفة الرجال في سنة (٣٧٥) ببغداد ، وتم نسخ كتاب الكني في سنة
(٣٤٧) ببغداد كذلك ، وتم نسخ كتاب التعازي قبل سنة (٥٤٢) وببغداد أيضاً . وقد وهم الدكتور
فؤاد سزكين حين أرجع الكتب الثلاثة إلى القرن السادس الهجري^(٣) .

وهذه المناسبة قد يحسنُ الإشارة إلى قاعدة لطيفة تتصل بشأن المخطوطات وتاريخها . وهي أن
من أول الدلائل على مبدأ تاريخ نسخة من النسخ وجود عبارة السماع تحت إسناد النسخة مباشرة على

(١) الكلمة بلا نطق في الأصل . والروح مذكور في المتن السهجي (٦٧١) وتوضيح بن نصر السبكي (مع ٣ - ١٦ - ١ من
غير ضبط لاسم أبيه : سوى نقطة فوق الحاء من رسم أحمر : وأشار صاحب التوضيح الى وفاته في سنة (٥٢١)

(٢) له ذكر في المتن وتوضيحه - عقب ذكر سالفه - وفيه : يُلْتَكِنُ بن طايوق لتركى ، عن مالك لديبسي ومنق .

(٣) انظر تاريخ التراث لعرو ١ النسخة المعرّنة / ط ١٩٧٦ ، ج ١ ، ص ١٥٩٠ و ٢٢٢ و ٥٠٢

الغلاف . فإذا ما كان الخطُ فيها واحداً وكذا في سائر الكتاب دلُّ ذلك على أن السامع هو ناسخ النسخة وصاحبها الأول . وإذا ما اختلف خط السماع عن خط النسخة وإسنادها دلُّ ذلك على أن السامع هو صاحب النسخة الأول وقد كلّف غيره بنسخ النسخة لحسابه .

سابعاً - التقى الكتابان الأول والثاني في سماع يُلْتَكِن بن إصار^(١) التركي ، وقراءة أبي بكر بن كامل الخفّاف ، لكتاب الكنى في سنة (٥٢٧) ثم لكتاب المعرفة في سنة (٥٢٨) . كما التقى الكتابان من قبل في سماع مهج بن عبد الله الفضلي^(٢) لهما .

والتقى الكتابان الثاني والثالث في امتلاك أبي المظفر الجوهري لهما ، وسماعه لكتاب التعازي على أبي الفضل بن ناصر ببغداد سنة (٥٤٢) ، ثم سماعه لكتاب الكنى على ابن ناصر أيضاً في سنة (٥٤٩) .

ثامناً - وانضمت الثلاثة في مجموع اشتراه خالد بن يوسف بن سعد النابلسي الدمشقي (٥٨٥ - ٦٦٣) وكان الكتاب الثالث فيه تاماً .

تاسعاً - ثم دخل المجموع حى المدرسة الضيائية بسفح قاسيون ، في جملة الكتب التي وقفها الشيخ علي الموصللي المتوفى سنة (٧٣٤) ، ومنها انتقل إلى المدرسة العُمرية فالظاهرية ، وهو الطريق الذي سلكته جهرة من المخطوطات المحفوظة بخزانة المكتبة الظاهرية .

على أنه لا يبدو على المجموع وتجليده أي أثر لسقوط شيء منه ، وبخاصة بعد ما بقي من كتاب التعازي بآخره الجزآن الأولان فحسب ، مما يحمل على الظن بأن التجليد الأخير للمجموع قد تمّ بعد سقوط ماسقط من كتاب التعازي ؛ والله أعلم .

عاشراً - وحري بنا في ختام الحديث عن هذا المجموع أن نُشير إلى أنه من أقدم المجاميع الموجودة في الظاهرية ، وأن كتبه الثلاثة من نواذر المخطوطات ، وأنه لم يُنشر منها سوى القطعة المذكورة من كتاب المدائني .

ب - وصف النسخة في فهارس المخطوطات

وصفها يوسف العش رحمه الله ؛ في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (التاريخ وملحقاته) ص : ٢٠٢ - ٢٠٣ ؛ فقال :

(١) انظر التعليق الأول بحاشية الصفحة السابقة

(٢) انظر التعليق الأول بحاشية الصفحة ٤٤

« كتاب الكنى والأسماء لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (٢٦١ -) رواية أبي حاتم مكي بن عبدان النيسابوري عنه . فيه ما يقارب أربعة آلاف رجل : مرتبة كُنْاهم على الحروف ، دون ترتيب للأسماء في الكنى المتماثلة . يذكر رواية الحديث ومع كل منهم أسماء الذين روى عنهم ورووا عنه . أوله أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص .

في مجموع : من الورقة ٤١ إلى ١٠٤ ، ٢١ × ١٥ سم ، نحو ٣٠ سطراً ، مع سم واحد هامش . خط مُعْجَم مضبوط ، ترد الكنية والاسم ولواحقها على سطرٍ منفرد : وقد يبقى فراغ فيه . سماع سنة ٣٤٧ ، وسماعات أخرى بعده ، على بعض المترجمين خط أحر تنبيهاً . - مجموع ١ (٤١) -

ثم وصفها الأستاذ الألباني : في المنتخب من مخطوطات الحديث : ص ٤٠٩ ؛ فقال :

الكنى والأسماء : مجموع ١ (ق ٤٣ - ١٠٤) ، نسخة قيّمة عتيقة ، لعلها كُتبت في أول القرن الخامس ، فإنها من سماع الحافظ أبي الحسن علي بن الحسن بن أحمد المقرئ (٣٦٣ - ٤٣٦) ، وعليها سماعات كثيرة أقدمها سنة (٤٧١)

وتحت هذا الوصف تعليق في الحاشية : نصّه :

هكذا جاء اسم الكتاب على طرفه ، ووقع في تذكرة الحفاظ ٢ / ١٥١ « الأسماء والكنى » على القلب ولم يُورده في كشف الظنون مطلقاً . وكتب بعض المحدثين - وأظنّه الذهبي أو المحبّ المقدسي فإن الخطّ يشبه خطّها - كتب على هذه النسخة فوق اسم الكتاب مانصّه : « رتّب هذا الكتاب وهذبه أبو الوليد هشام بن أحمد الوُقْشي في كتابٍ سماه (عكس الرتبة وقلب المعنى في الأسماء والكنى) شرح مواضع منه ، ويبيّن وهم مسلم في مواضع منه » .

ثم وصفها الدكتور فؤاد سزكين : في تاريخ التراث العربي (النسخة المعرّبة / ط ١٩٧٧ م : ج ١ / ص ٢٢٢) : في أثناء كلامه عن النسخ الموجودة من كتاب الكنى^(١) ، فقال عن هذه النسخة :

« الظاهرية ، مجموع ١ (الأوراق ٤١ - ١٠٤ ب) في القرن السادس الهجري ، انظر العش (٢٠٢ - ٢٠٣) وبه معلومات مخالفة » .

ج - تحقيق اسم ناسخها وتاريخ نسخها لها ؛ وذكر التغيير الذي وقع في إسناده

كان المرحوم يوسف العش أكثر الثلاثة توفيقاً في الكشف عن مبدأ تاريخ النسخة ، غير أن الكشف التام عن اسم ناسخها وتاريخ نسخها لها يحتاج قصةً طويلة : لا بدّ من سردّها من أولّها فنقول :

(١) انظر ماضى ص ٣٩

على الغلاف الخارجي ورد عنوان الكتاب هكذا :

كتاب الكنى والأسماء تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مُسلم القشيري النيسابوري رواية أبي

وهنا يجب التوقف قليلاً ؛ لأنه حصل تغيير في هذا الموضوع من العنوان ؛ فقد كان في الأصل :

رواية أبي محمد عبد الله بن أحمد .. النيسابوري . عن أبي حاتم مكي بن عبدان النيسابوري ، عنه .

سماع محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن الفرات

فجاء مالك النسخة - بعد ما يقرب من ستين سنة - فأدخل بعض التغييرات على العنوان :

١ - أقحم كلمة « سعيد » بين (أبي) و (محمد) .

٢ - ثم أقحم « بن » بين (محمد) و (عبد الله) .

٣ - ثم حذف الألف من كلمة « أحمد » فصارت (حمد) .

٤ - ثم حذف ما بعدها ليُفحم الواو والنون على الكلمة نفسها ؛ فصارت (حمدون) .

٥ - ثم ضرب على سماع ابن الفرات ، وأقحم سطرأ فوقه وآخر تحته .

وبذلك تم له ما أراد من تغيير الإسناد ؛ فصار هكذا :

.. رواية أبي سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون النيسابوري إلخ ... »

رواية الشيخ أبي الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ ، عن أبي سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون ، عن

مكي .

سماع لأبي الحسن علي بن الحسن بن أحمد المقرئ نفعه الله به

فإذا ما قلبنا الغلاف إلى الصفحة الأولى من الكتاب ؛ وجدنا السماع الأول في رأس الصفحة ؛
بخط العنوان الأصلي وبالحرر نفسه ؛ وفيه :

« قرأت على أبي محمد النيسابوري الجزء الأول والثاني من هذا الكتاب ، وقرأ عليه الثلاثة الأجزاء الباقية إلى
آخر الكتاب وأنا أسمع . وأقرأ بجميع ذلك وأصله حاضر . وذلك في مجلسين . في شهر ربيع الأول سنة سبع وأربعين
وثلاثمائة . بعد رجوعه من الحج ، في درب السقائين بسوق يحيى . وقال : كما قرأتم عليّ فارووه عني . قرأنا الجزء
الأول في مجلس . والأربعة الأجزاء في مجلس » .

وتحته :

« أخبرنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن جعفر بن أحمد بن بكر بن زياد بن علي بن مهران بن عبد الله

النيساباني النيسابوري ويعرف بابن أبي حامد - قدم علينا حاجاً - قال : أخبرنا أبو حاتم مكي بن عبدان بن محمد بن

بكر بن مُسلم النيسابوري قراءةً عليه : وقيل له : سمعتُ أبا الحسين مُسلم بن الحجاج بن مُسلم القَشِيرِي النيسابوري يقول ؟ فأقرَّ به وقال : نعم ، وذلك في سنة ستِّ عشرة وثلاثمائة .

وفي الهامش الأيمن للصفحة من أعلاها :

« سمعتُ عرضاً وأبو محمد بن المأمون ، وعبيد الله بن عثمان بن يحيى ، وعبيد الله بن أحمد النحوي : إلى آخر الكتاب في مجلسين » .

ثم نجد في رأس الصفحة - في الجانب الأيمن - بعضاً من إسنادٍ بخط مالك النسخة الذي أدخل التغيير على الغلاف ؛ وفيه :

« .. أبي الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس قال : أنا أبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون قال : أنا مكي بن عبدان » .

وفي الهامش الأيمن للصفحة ؛ بسطري نازل إلى الأسفل ؛ وبالحبر والخط الذي جرى به التعديل على الغلاف ، هذه العبارة :

سمع جميعه من الشيخ أبي الفتح حفظه الله : أبو الحسن علي بن الحسن المقرئ ، وصار هذا الكتاب له « فإذا ما بلغنا آخر الكتاب في الورقة (١٠٤) رأينا هذا السماع في أسفل الصفحة من اليسار - بالحبر والخط الذي رُسم به الكتاب كله - وفيه :

« بلغت في السماع عرضاً ، وأبو محمد بن المأمون ، وعبيد الله بن عثمان بن يحيى ، وعبيد الله بن أحمد النحوي ، من أوله » .

وفي أسفل الصفحة - من اليمين - بخط مالك النسخة وبحبر مختلف :

« بلغ من أوله سماعاً أبو الحسن علي بن الحسن المقرئ »

وإلى اليسار :

« عارضتُ به من أوله إلى آخره . وصحَّ والحمد لله ربَّ العالمين »

تلك هي المعلومات الواردة في أول الكتاب وآخره ، فما النتائج المستفادة منها ؟ إن التطابق بين أصل العنوان على الغلاف وإسناد الكتاب في الصفحة الأولى منه ، بالإضافة إلى وحدة الخط ولون الحبر في سماع محمد بن العباس بن الفرات على الغلاف وفي سائر الكتاب ، ينتهيان إلى تقرير حقيقة اسم ناسخ الكتاب ، وهو ابن الفرات .

ويبدو من السماع الوارد في رأس الصفحة الأولى والآخر المثبت بهامشها الأيمن أن ابن الفرات

انتهز فرصة وجود أبي محمد النيسابوري في بغداد - بعد رجوعه من الحج - فانتسخ كتاب الكنى من أصله ، وسمعه عليه - مع ثلاثة من إخوانه - في شهر ربيع الأول سنة (٣٤٧) ، ومن المعلوم أن أبا محمد النيسابوري حدث ببغداد في زيارته الثالثة لها^(١) .

ثم آل الكتابُ إلى أبي الحسن المقرئ ، فضرب على سماع ابن الفرات - تحت العنوان - وأثبت مكانه سماعه من أبي الفتح بن أبي الفوارس ، عن أبي سعيد بن حدون . ولم يكتب بذلك فأضاف سماعه في أول الكتاب وآخره إلى جانب سماع ابن الفرات ، فتمَّ له بذلك ما أراد من تحويل الكتاب إليه .

وإذا ما كان في النفس بعض ريبٍ من هذه النتائج فإن تمة الحديث تذهب بما بقي من الريب ، بل وتشفُّ عن قصة طريفة تروي حكاية الأحوال التي اكتشفت ميلاد هذه النسخة وطفولة حياتها .

إنها صدفه سعيدة ، كنتُ أقلبُ أوراق « الجزء الأول من كتاب العلل ومعرفة الرجال ؛ للإمام أحمد بن حنبل » فلمحتُ في أثناء المقدمة صورة عنوان الجزء الثاني من الكتاب ، فوقفتُ عندها قليلاً أتأملها ، وإذا بي أجد عبارة التَّلَكُّ والسماع لأبي الحسن المقرئ على أبي الفتح بن أبي الفوارس ، مرسومةً على النحو الذي رُسمتُ فيه في كتاب الكنى وبإخط نفسه ، فرحتُ أقرأ ما كُتب في المقدمة عن « مُستنسخ كتاب العلل ، وتاريخ استنساخه ، ثم عن رواية كتاب العلل »^(٢) ، فوجدت طلبتي فيما كنتُ أبحث عنه في كتاب الكنى ، واتسعت المعرفة لتشمل ناسخ الكتاب وأصحابه .

إنهم عصبةٌ من أهل الحديث بغداديون ، أُلِّفَ بينهم حبُّ العلم والتعاون في طلبه ، ينسخ أحدهم الأصل فيسمعه الآخرون معه ، وكذلك يتعاورون النسخ ويتداولون الكتب فيفيدون ويستفيدون ، وتتنامى بالتعاون المثر حصائد أقلامهم ؛ وإنهم أربعة :

الأول - أبو الحسن بن الفرات (٣١٩ - ٣٨٤)

ولم يبق ثمّة شك في أنه ناسخ كتاب الكنى : كتبه في سنة (٣٤٧) وسمعه مع الثلاثة الآخرين على أبي محمد النيسابوري ببغداد . وكان قد سمع كتاب العلل للإمام أحمد بصحبة اثنين منهم في سنة (٣٤٣)^(٣) ، وسنعود إلى ترجمته بشيء من التفصيل بعد قليل^(٤) .

(١) انظر د مصص ص ٣٤

(٢) انظر الصفحات (كد - له) من المقدمة التي كتبها الدكتور طلعت قوج بيكيت . وقد قام بتحقيق الجزء مع زميله الدكتور إسماعيل جراح أوغلي . ونشره في « نشریات كلية الإلهیات بجامعة أنقرة » ، في سنة ١٩٦٣ م .

(٣) انظر مقدمة كتاب العلل (كد - كج)

(٤) انظر ص ٥٧

الثاني - أبو محمد بن المأمون (٣٠٥ - ٣٥٦)

لم أكن أعرف اسمه الكامل ، ثم تعرّفتُ إليه مما ورد في مقدمة كتاب العلل^(١) . نقلاً من خط ابن ناصر السلامي - وفيه اسمه : إبراهيم بن محمد بن يعقوب بن الحسن بن المأمون . قال ابن ناصر : كان يسمع مع أبي الحسن بن فرات ، وعُبيد الله بن أحمد النحوي .

قلت : وثبت لدينا أنه سمع كتاب الكنى ، ونسخ جزءاً من كتاب العلل^(٢) . وقد ذكره الخطيب البغدادي - في أثناء ترجمة أبيه^(٣) - فنعتة بأنه « كتب الحديث الكثير » ثم أضاف « ولا أظنّه حدث » .

الثالث - أبو القاسم الدقاق (٣١٨ - ٣٩٠)

هو عُبيد الله بن عثمان بن يحيى - ويُعرف بابن جنينا - من أهل الجانب الشرقي في بغداد . ذكر ابن الفرات أنه سمع كتاب الكنى معه ، وقال الخطيب البغدادي في سياق ترجمته^(٤) : « كان صحيح الكتاب كثير السماع ثُبِت الرواية ، وكان أكثر سماعه مع^(٥) أبي الحسن بن الفرات لأخوّة كانت بينها » .

الرابع - أبو الفتح النحوي (٢٨٦ - ٣٥٨)

هو عُبيد الله بن أحمد بن محمد ، يُعرف بِجَحْجَحْ - ضبطها السيوطي بالنصرَ على أنها بجيم ثم خاء ثم جيم ثم خاء^(٦) . وصفه الخطيب البغدادي بقوله : « كان ثقةً صحيح الكتاب ، وحدث بشيء يسير . سمع منه أبو الحسن بن الفرات » .

قلت : وقد صرح ابن الفرات بسماعه كتاب الكنى معه ، وأشار ابن ناصر إلى سماع الاثنين كتاب العلل ؛ وقد كان ذلك الكتاب ملكاً لأبي الفتح^(٧) وربما كان معظمه بخطه .

هذا ما عرفنا من أمر ناسخ المخطوطة التي بين أيدينا وزمرته . على أن صلة ما بينها وبين النسخة

(١) انظر مقدمة كتاب العلل (كد - كح)

(٢) وهم الدكتور طبعته في استباحه من حمة ، كتبه ابن ناصر « انه كاتب الجزء » والصواب له كاتب التعليق .

(٣) تاريخ بغداد ٣٩٢/٢

(٤) تاريخ بغداد ٣٧٨/١٠

(٥) في النسخة المطبوعة من التاريخ : « من » ، والظاهر انه تصحيف منه إليه سياق لكلام . ومصدراً من تاريخ مولده أنه تُربّي أبي الحسن بن الفرات .

(٦) أو الفتح النحوي مُترجم في : تاريخ بغداد ٣٥٨/١٠ ، والإنباء ١٥٢/٢ ، والبغية ١٢٦/٢ ، ومعجم المؤلفين ٢٣٥/٦

(٧) مقدمة العلل (كد) واسمه هناك : عُبيد الله بن أبي النحوي ؛ وهو تصحيف

المنشورة من كتاب العلل لم تقف عند هذا الذي ذكرنا ، بل امتدت شوطاً آخر إذ عادت النسختان فالتقتا بعد نحو من ستين عاماً ؛ وذلك حين دخلتا في حوزة أبي الحسن المقرئ ، فسمعهما من أبي الفتح بن أبي الفوارس ، وسبق أن أشرنا إلى التغيير الذي أدخله أبو الحسن المقرئ في إسناده كتاب الكنى لتستقيم له الرواية من طريق شيخه المذكور ؛ فمن هو هذا الرجل ، ومن هو شيخه ؟

إنه أبو الحسن علي بن الحسن بن أحمد المقرئ ؛ كذلك ورد اسمه على غلاف كتاب الكنى وتحت عنوان كتاب العلل . لكني لم أجد رجلاً بهذا الاسم ؛ إنما الموجود اثنان شبيهان به قريبان من طبقته : الأول دمشقي اسمه أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن ميمون بن أبي زروان الرّبعي (٣٦٢ - ٤٣٦) وصفه الذهبي بأنه الشيخ الإمام الحافظ المفيد المقرئ المجوّد^(١) . والآخر بغدادي اسمه أبو الحسن علي بن الحسن بن علي المقرئ السقلاطوني (ت ٤٤٩) ذكره الخطيب في التاريخ فقال : كتب عنه وكان صدوقاً^(٢) . والمشكل في الاثنين هو اختفاء اسم أحمد من جدّها ، ومع ذلك فقد أحلّ الأستاذ الألباني الأوّل منها محلّ صاحبنا ، على حين أحلّ الدكتور طلعت الثاني منها محلّه^(٣) ، وهو في نظري أقرب من الأوّل لأن صاحبنا بغدادي لا ريب في ذلك .

أما أبو الفتح بن أبي الفوارس فأمره أيسر من ذلك ، إنه الحافظ المجوّد أبو الفتح محمد بن أحمد بن محمد بن فارس بن أبي الفوارس سهل البغدادي (٣٣٨ - ٤١٢) ترجمته مستفيضة في كتب الرجال^(٤) . غير أن السؤال المطروح هو : متى سمع أبو الحسن المقرئ كتاب الكنى على ابن أبي الفوارس ؟ ليس في المخطوطة أي إشارة إلى ذلك ، لكنه ذكر في كتاب العلل أن سماعه كان في الحرم من سنة (٤١٢) أي قبل وفاة ابن أبي الفوارس بعشرة أشهر^(٥) ، ولعل سماع كتاب الكنى قد تمّ في وقت قريب من سماع كتاب العلل ؛ والله أعلم .

بقي ثمة سؤال أخير في هذا الباب وهو : ما التغييرات أو الإضافات التي ثبتت في النسخة من أثر السماع الجديد ، ومن طريق مختلف في رواية الكتاب^(٦) ؟ .

- (١) مترجم في : سير أعلام النبلاء ١٢٩/١١ . وتذكرة الحفاظ ١١٠٨ . وغاية النهاية ٥٣٢/١
- (٢) تاريخ بغداد ٣٩٠/١١
- (٣) انظر : المنتخب من مخطوطات الحديث ٤٠٩ . ومقدمة كتاب العلل (ل)
- (٤) نجاشي بالإشارة إلى سير أعلام النبلاء (مج ١١/ ٥٠٠) ، وتاريخ سركين (النسخة المعربة ط ١٩٧٧ م : ٣٧٦/١ - ٣٧٧) وفيه ذكر لمصادر أخرى .
- (٥) توفي أبو الفتح بن أبي الفوارس في يوم الأربعاء السادس عشر من ذي القعدة سنة اثني عشرة وأربعمائة ؛ قاله الخطيب البغدادي (انظر تاريخ بغداد ٣٥٣/١)
- (٦) انظر ماضى ص ٤٨

قد يكون التغيير هيناً وربما كان غير يسير ، وستوفيه حقّه في أثناء الحديث عن التعليقات على النسخة بإذن الله ، غير أن الثابت بخط هذا الرجل تعليقان اثنان سجّل فيها مصدراً جديداً لرواية شيخه أبي الفتح^(١) . على أيّ أظنّ أبا الحسن المقرئ هذا رجلاً من عامّة المحدثين ، كان مُعزّياً باقتناء نفائس الكتب ، معيّناً بوصل أسبابه بأسبابها ، حفيّاً بعلوّ إسناده فيها . أما مقارنة الروايات وإثبات الخلافات فليس من كبير همّه فيما بدا من صنيعه بالكتاب .

د - تمام تاريخ النسخة

تلك كانت قصة النسخة في مولدها وطفولة حياتها ، على أن البقية الباقية من تاريخها قد تكفّلت بروايتها الساعات المثبتة عليها ، وهذه صورة تقلّبها في أيدي الملأك والسامعين :

١ - آلت النسخة بعد خروجها من يد أبي الحسن المقرئ إلى أبي محمد عبد الله بن عطاء الإبراهيمي الهروي (ت ٤٧٦) . وهو مُحدثٌ رجُلٌ قال فيه خميس الحُوَزي^(٢) : « رأيتُه ببغداد مُلتحفاً بأصحابنا ومتخصصاً بالحنابلة » ، والظاهر أنه كان ذا حظٍّ من العلم بهذا الفنّ ، فقد ذكر ابن الصلاح أن له مختصراً في من اختلف في كنيته واسمه معروف^(٣) . ملك أبو محمد الهروي الكتاب ، فسمعه مرتين :

الأولى - على القاضي أحمد بن محمد بن عمر الداودي ، بإجازته من أبيه^(٤) . وذلك في سلخ ربيع الآخر وجمادى الأولى من سنة (٤٧١) .

والثانية - على عمر بن عبد الملك بن عمر . بإجازته من أبي الفتح بن أبي الفوارس . وذلك في جمادى الآخرة من سنة (٤٧١) أيضاً .

٢ - ثم صارت النسخة في ملك أبي بكر بن الحاضبة البغدادي (ت ٤٨٩)

وهو أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الباقي الدقاق ، وصفه خميس الحُوَزي فقال^(٥) : كان علامةً في الأدب ، قدوةً في الحديث ، جيّد اللسان جامعاً لخلال الخير ، مارأيت ببغداد من أهلها أحسن منه قراءةً للحديث ولا أعرف بما يقوله .

سماعه للكتاب : لم يُبد على النسخة أيّ أثر لسماع ابن الحاضبة للكتاب .

(١) انظر : (ل ٨٦) و (ل ١٠٠)

(٢) انظر سؤالات الحافظ السلفي خميس الحُوَزي (رقم ١١٤) ، وفي الحاشية ذكر مفصل لمصادر ترجمته

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ط الأولى) ٣٢٥

(٤) وكان أبوه (محمد بن عمر الداودي) قد سمع الكتاب مع مهج الفضلي وآخرين ؛ كما بدا من صورة السماع على الغلاف

(٥) سؤالات الحافظ السلفي خميس الحُوَزي (رقم ١١٧) ؛ وفي الحاشية ذكر لمصادر ترجمته

٣ - ثم انتقلت إلى أبي نصر محمود بن الفضل بن محمود الأصبهاني نزيل بغداد (ت ٥١٢) ترجم له الذهبي فكان من قوله فيه ^(١) : روى اليسير ، وقد كتب بخطه السريع الرفيع ^(٢) مالا يُوصف كثرةً . وقال عنه الديلمي : كان حافظاً ثقةً يحسن هذا الشأن عارفاً بالأسماء والنسب .

اشترى أبو نصر الأصبهاني هذه النسخة من كتب ابن الحاضبة ، وسمي الكتاب - بقراءة أبي عبد الله البلخي - مرتين :

الأولى - على أبي ياسر البقال ، بإجازته عن أبي إسحاق البرمكي ، بالإجازة عن أبي الحسن بن الفرات ، عن شيخه أبي محمد النيسابوري ، عن مكي بن عبدان ، عن مسلم . وتم السماع في شهر ذي القعدة من سنة (٤٩٤) .

والثانية - على أبي محمد السراج ، بإجازته عن أبي إسحاق البرمكي ^(٣) ، بالإجازة عن أبي إسحاق المزكي ، عن مكي بن عبدان ، عن مسلم . وتم السماع في شهر ذي الحجة من سنة (٤٩٦) .

٤ - ثم انتقلت النسخة دفعةً أخرى ، فسمع الكتاب - بقراءة أبي بكر المبارك بن كامل الخفاف البغدادي ^(٤) - يُلْتَكِنُ التركي ^(٥) ، ومعه ولد القارئ ، وسعد الله بن الوادي . سمعوا الكتاب على أبي الفضل ^(٦) . مع المعارضة بأصل سماعه - بروايته عن أبي بكر الشَّقَّاني ، عن أبي بكر بن خَلْفَ المغربي ، عن أبي سعيد بن حمدون ، عن مكي بن عبدان ، عن مسلم . وتم السماع في شهر ربيع الأول من سنة (٥٢٧) .

وفي حواشي الكتاب ثلاثة بلاغات لذلك السماع - بعضها بخط القارئ ^(٧) - وغير مستبعد أن تكون النسخة قد انتقلت في هذه الأثناء إلى مُلك المبارك بن كامل ؛ والله أعلم .

٥ - ثم انتهت إلى أبي المظفر عبد الخالق بن فيروز بن عبد الله الجوهري الهمداني (٥٢٣ - ٥٩٠) ذكره الديمياطي فقال ^(٨) : أصله من همدان ، ونشأ ببغداد وسكنها . امتلك أبو المظفر الكتاب

(١) تذكرة الحفاظ ١٢٥٢/٤ ، وله ترجمة ثانية في سير أعلام النبلاء (مُصَوَّرَة المجمع) ٨٨/١٣

(٢) تجد على غلاف هذه النسخة (ل ١) صورة خطه الرفيع الأنيق .

(٣) أظن أنه سقط من السماع هنا ذكر أبي الحسن بن الفرات ؛ وانظر السماعيات بآخر الكتاب .

(٤) مفيد العراق أبو بكر البغدادي (٤٩٠ - ٥٤٣) : مُترجم في سير أعلام النبلاء ٢١٣/١٢ - ٢١٣

(٥) أرخ ابن ناصر الدين في التوضيح (نسخة الظاهرية : ٩٦/٣ ب) لوفاته فذكر أنها في سنة (٥٣١)

(٦) ذهب تمام اسمه مع بقية السماع ؛ والرجل ببغداد من طبقة الحافظ ابن عساكر أو أكبر منه بقليل ؛ واستناده هو إسناد ابن عساكر لهذا الكتاب ؛ وانظر ماضي (ص ٣٦)

(٧) انظر الأنوار : 31 ، 62 ، 102

(٨) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ١٥٣ ، وله ترجمة في العبر ٢٧٢/٤ ، وذكر في المغني في الضعفاء (برقم ٣٥٠٨)

فسمعه بصحبة جماعة - وبقراءة أبي محمد عبد الله بن أحمد بن الحشّاب - على مُحدّث العراق أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد السّلامي البغدادي ^(١) ، بإجازته من أبي علي بن البّنا ، بإجازته من (أبي الفتح بن أبي الفوارس ، وأبي بكر بن خَلَف ، وأبي القاسم بن عَلِيّ) ثلاثتهم عن (أبي سعيد بن حمدون ، وأبي بكر الجَوَزِي) كليهما عن مكي عن مسلم . وثمّ السماع - وقد كان مصحوباً بالمعارضة بأصل الشيخ المسموع عليه - في شهر ربيع الآخر من سنة (٥٤٩) . وفي بعض حاشية الكتاب بلاغان لذلك السماع ^(٢) .

٦ - وفي القرن التالي حصلت النسخة في يد زين الدين أبي البقاء خالد بن يوسف بن سعد النابلسي ثمّ الدمشقي (٥٨٥ - ٦٦٣) ^(٣) .

ولابدّ من التوقف قليلاً عند هذا الرجل ، لأن انتقال النسخة إليه يُمثّل انعطافاً كبيراً في تاريخ حياتها . إنه وُلد بنابلس ونشأ بدمشق ، ثم رحل إلى بغداد وعاد عالماً بصناعة الحديث حافظاً لأسماء الرجال . تولّى مشيخة دار الحديث النوريّة بدمشق ^(٤) ودّرّس بها ، فكان ممن تتلمذ عليه فيها الشيخ محيي الدين النووي ؛ رحمهما الله .

أجمع كلّ الذين ترجّوا له على نعمته بعبارة « حصّل الأصول النفيسة » ، وزاد الذهبي في ذكر مناقبه فقال : « نظر في اللغة ، وكان ذا إتقان وفهم ومعرفة وعلم ، وكان ثقة مُتنبّهاً ذا نوادر ومزاح ، وكان يحفظ جملةً كثيرة من الغريب وأسماء الرجال وكناهم » .

قلت : وهذا ما يفتح باب الحديث عن النسخة التي بين أيدينا ؛ فهي بلا ريب من الأصول النفيسة ، وهي كذلك محلّ عناية الرجل في اشتغاله بعلم الرجال ، لكنّ الأهمّ من ذلك - وهو مادعا إلى اعتبار هذه النُقلة انعطافاً في تاريخ النسخة - أمور ثلاثة :

الأول - صارت في مجموع

وربما جُمعت مع غيرها أكثر من مرة ، لكنّ دخولها في المجموع الحاضر يعود إلى هذه المرحلة من

(١) أبو الفضل السّلامي (٤٦٧ - ٥٥٠) : مترجم في «الآداب والمسابك» للسّلاميّ . والمسند للدميّصي ٣٨ - ٤٠ . وتذكّرة الحفاظ ١٢٨٩ - ١٢٩٣

(٢) انظر ل ١٥٢ و ل ١٥٣

(٣) مترجم في : التذكّرة ١٤٤٧/٤ ، والعبر ٢٧٣/٥ ، والوقيح مصوّرة اجمع ١٣/١٠٦ ، والسدرات ٣١٣/٥ . وتاريخ ابن كثير ، وديين الروضتين . والدارس ١٠٦٧ - ١٠٨

(٤) أكبر دار للحديث دسّمت ، بזה نور الدين الشّهد لآل القدس بن عسكر في سنة (٥٥٩) . وما زالت ببقية إلى اليوم في سوق العسرونية

تاريخها : فقد اشترى خالد النبلسي المجموع مجلداً يشتمل على الكتب الثلاثة : معرفة الرجال عن يحيى بن معين ، والكنى والأسماء لمسلم ، والتعازي للمدائني^(١) .

الثاني - خرجت من بغداد

وقد كانت كل السماعات تُشير إلى استقرار النسخة في بغداد ، لم تخرج منها إلا على يد هذا الرجل أو لتستقر في يده .

الثالث - حُفظت في دمشق

وربما احتاج بيان هذا الأمر إلى شيء من التفصيل ، فقد لفت انتباهي عبارة « حُصل الأصول النفيسة » ، ورأيتها تردّد في ترجمة غير واحد من معاصري صاحبنا ومن أبناء بلده ، أذكرُ منهم على سبيل المثال : مُحدّث الشام ضياء الدين المقدسي (ت ٦٤٣) ، ومُسندُها يوسف بن خليل الدمشقي (ت ٦٤٨) ، وحافظها أبا شامة المقدسيّ الدمشقي (ت ٦٦٥) ؛ فإذا هي سُنّة ذلك العصر عصر الحنة ، حيث أُصيبَت الأمة في أكثر من مكان وزمان ، وسقطت عاصمة الخلافة بغداد في يد السفّاح الكبير هولاكو في سنة (٦٥٦) فاستباحها فدمرها تدميراً . وإذن لم يعد تحصيل الأصول إرضاءً لهوى فردي في اقتناء نفائس الكتب ، وإنما هو الشعور بالخطر المحيط بتاريخ الأمة وتراثها يدفع بالنخبة المختارة من أبنائها في كلّ مكان ، فيصنع منهم حَفَظَةً لهذا العلم أمناً عليه ، وتقوم « المدرسة الضيائية » في سفح قاسيون شاهداً صدق على بعض صنيع هذا البلد المجاهد في الحفاظ على تراث النبوة ؛ وإنه تصديق لقول الرسول الكريم صلواتُ الله وسلامه عليه : « لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله ، لا يضرهم من خذَلهم أو خالفهم ، حتى يأتي أمرُ الله وهم ظاهرون على الناس »^(٢) .

٧ - ثم كانت غاية المطاف في تقلّب النسخة بين أيدي المالكين يوم أن استقرّت بدخول المجموع الذي احتواها في كَنَف المدرسة الضيائية : في جملة الكتب التي وقفها الشيخ علي الموصلي . ومن الضيائية انتقل المجموع إلى العُمرية ، ومنها إلى دار الكتب الظاهرية حيث هو الآن . وهذا مقام التعريف بالواقف والمدرستين :

أ - الشيخ علي الموصلي (ت ٧٣٤)^(٣) :

هو علي بن محمد بن يوسف الموصلي المعروف بالبالي نزيل دمشق ، كان يَوْمُ بمشهد عثمان المعروف

(١) انظر مامضى ص ٤٠

(٢) صحيح مسلم ج ٣/ص ١٥٢٤/رق ١٧٤

(٣) مترجم في الذرر الكامنة ١٢٢/٣ . والدارس ٣٩٩/٢ . وانظر القلائد الجوهريّة (ط الثانية) ١٣٢/١ ، والدارس أبف ٩٤/٢

بمشهد المؤذنين في جامع دمشق . وقف كُتبه على الضيائية ؛ فكانت أحد الموارد التي غدّت مكتبة المدرسة بذخائرها القيّة .

ب - المدرسة الضيائية^(١) :

من أشهر مدارس الحنابلة بدمشق : عُرفت باسم بانيتها وواقفها ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي (٥٦٩ - ٦٤٣) . تقع شرقي جامع الحنابلة في حيّ الأكراد . قيل : كان بهذه المدرسة كتب الدنيا والأجزاء الحديثية : حتى قيل : إن فيها خطوط الأئمة الأربعة ، وقد دخل فيها أوقاف جماعة من العلماء ؛ منهم : ابن قدامة ، وابن الحاجب ، وابن سلام ، وابن هامل ، وعلي الموصلي . ومنذ قرن ونصف تقريباً اضحل أمر هذه المدرسة فأخذت كُتُبها ووُضعت في المدرسة العُمرية . وهي الآن دارُ قبالة باب الجامع المذكور : لم يبق من بنائها القديم غير قوس إيوانها الشمالي ، وتُدعى الآن « الضالعية » .

ج - المدرسة العُمرية^(٢) :

أعظم وأقدم مدرسة في الصالحية ؛ منسوبة إلى بانيتها وواقفها الشيخ أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي (٥٢٨ - ٦٠٧) . تقع قبليّ جامع الحنابلة في حيّ الأكراد . وبهذه المدرسة عدة خزائن للكتب الموقوفة : أعظمها كتب السيد الحسيني ، وقوام الدين الحنفي ، والشمس البانياسي ، وجمال الدين بن عبد الهادي ، ثم صُمّت إليها كُتُب الضيائية وغيرها من مدارس الحنابلة . هذه المدرسة لاتزال تحتفظ ببيتها في الطابق الأرضي وتهدم سائرها ؛ فهي بحاجة إلى العناية والترميم .

هـ - عَوْد إلى التنويه بالناسخ

كنّا قد أشرنا - في أثناء الكلام على تحقيق اسم الناسخ - إلى طرفٍ من أخبار هذا الرجل^(٣) ، فهذا أوّان التفصيل بعد الإجمال .

ترجم له الخطيب البغدادي في التاريخ ؛ فتنابع المؤرخون ينقلون ما كتب الخطيب بنحوٍ أو بآخر ؛ وهذه مصادر ترجمته : على ترتيب وفيات المؤلّفين :

تاريخ بغداد ١٢٢/٣ - ١٢٣ ، الأنساب ٢٥١/٩ - ٢٥٢ ، اللباب ١٩٩/٢ ، تذكرة الحفاظ ١٠١٥ ،

(١) أخبار مفصلة في المدارس ٩١/٢ - ٩٩ ، والقلائد ١٣٠/١ - ١٤٠

(٢) أخبار مفصلة في المدارس ١٠٠،٢ - ١١٢ ، والقلائد ٢٤٨ - ٢٧٤

(٣) انظر مامضى ص ٥٠

سير أعلام النبلاء « مصورة المجمع » ٢٧١/١٠ ، العبر ٢٦/٣ ، البداية والنهاية ٣١٤/١١ ، توضيح المشتبه « مخطوطة الظاهرية » ج ٢ / ق ١٩٤ / أ . شذرات الذهب ١١٠ / ٣ ، الأعلام ٥٢ / ٧ - ٥٣ وفيه ذكر لمصادر أخرى .

هو أبو الحسن محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن الفرات ، وُلد سنة بضع عشرة وثلاثمائة ، وتوفي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة .

وأول ما يلفت النظر في ترجمة هذا الرجل هو توفّر نشاطه وتكتّفه في جهة محدّدة من وجوه النشاط العلمي ، فلم نسمع بذكر رواية له أو تصنيف ، ولم نسمع كذلك بذكر رحلة له أو تحديث ، فمن ثمّ لم تستفصّل مشيخته وقلّت تلامذته وصرح ناعته بأنه « حدّث بشيء يسير »^(١) .

على أن معظم جهده كان مصروفاً في نحو آخر : فقد ذكر أنه « مكث يكتب الحديث من قبل سنة ثلاثين وثلاثمائة إلى أن مات »^(٢) ، وذكر أيضاً أنه كان مواظباً على سماع الحديث إلى أن توفي ، وقيل في بيان نظام عمله اليومي : « لم يكن لابن الفرات بالنهار وقت يتسع للنسخ : لأن مجالسه التي كان يقرأ فيها على الشيوخ كانت متصلة في كل يوم غدوة وعشيّة ، وكان يحضر كتابه الذي قد نسخه من أصل الشيخ بعد الفراغ من تصحيحه ومقابلته ، وذلك أن جارية له كانت تعارضه بما يكتبه فلا يحتاج أن يغيّر كتابه وقت قراءته على الشيخ »^(٣) وبذلك أصبح الرجل مثلاً حياً لقول الحافظ أبي طاهر السلفي^(٤) :

إِنَّ عِلْمَ الْحَدِيثِ عِلْمٌ رَجَالٍ تَرَكُوا الْإِتِّبَاعَ لِلِإِتِّبَاعِ
فَإِذَا جَنَّ لِبُلْهَمِ كِتَابُوهُ وَإِذَا أَصْبَحُوا غَدَوْا لِلسَّمَاعِ

فإذا ما ذكرنا أن السماع هو في واقع الأمر من تمام الكتابة ؛ لأن الضبط يقتضي أن يقرأ الكاتب نسخه على الشيخ ويعارضها بأصله . وأن جارية له كانت تُعاونُه فتعارض معه ، ولا بدّ أنها قد تمرّست بهذا العمل . وأنه كان رجلاً هاوياً لهذا العلم يكتبه لنفسه ، ولم يكن ناسخاً محترفاً مؤرّع القلب بين عمله وأجره . وأنه مع كل ذلك قد لبث على هذه الحال قرابة خمسة وخمسين عاماً ، بدا لنا مكن العظمة في نشاطه العلمي قيمةً وعطاءً وأثراً إذ بلغ أعلى المراتب ؛ إن لم نقل بلغ الأوج ؛ في وفرة الإنتاج وجودة الإنتاج . ومن هنا كان الشناء عليه في هاتين الناحيتين واضحاً تماماً ؛ فقد قالوا فيه باختصار : « جمع فأوعى . وأكثر وجوداً »^(٥) .

(١) تاريخ بغداد ١٢٢/٣

(٢) سؤالات الحافظ السلفي (ط دار الفكر) ١٨

(٣) تذكرة الحفاظ ١٠١٥

تحدث الخطيب البغدادي عن الوفرة في إنتاجه فقال : « كتب الكثير ، وجمع ما لم يجمعه أحد في وقته ، وبلغني أنه كان عنده عن علي بن محمد المصري وحده ألف جزء ، وأنه كتب مائة تفسير . ومائة تاريخ ، ولم يخرج عنه إلا شيء يسير » ، ثم نقل عن شيخه الأزهري قوله : « خَلَفَ ابْنُ الْفَرَاتِ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ صَنْدُوقًا مَمْلُوءَةً كِتَابًا : أَكْثَرُهَا بِخَطِّهِ سَوَى مُسْرَقٍ مِنْ كِتَابِهِ »^(١) .

وتحدث الخطيب كذلك عن الجودة في إنتاجه فقال : « أبو الحسن بن الفرات غاية في ضبطه : حجة في نقله » ونقل عن شيخه الأزهري قوله في ابن الفرات : « وكتابه هو الحجة في صحة النقل وجودة الضبط »^(٢) .

فإذا كان شأن الرجل مذكرنا فالسؤال المطروح هو : هل نال هذا الرجل حظاً من الذكر يعدل حفظه من العمل ؟ الحق أنه مغبون ، لا بل إن الغبن مشترك نالنا منه نصيب مثلما نال التراث ؛ فالرجل قد نسخ أمهات الكتب المعروفة في زمنه في القرن الرابع الهجري فلم يفتئه إلا شيء يسير . فأين مائة تفسير ومائة تاريخ وآلاف الأجزاء مما صُنِفَ في القرون الأولى ؟ فهذا غبن المكتبة العربية .

ثم إن رجلاً تشهد آثاره أنه يكاد يعدل دار نشر في أثره ، وأنه خَلَفَ للأجيال مكتبة نفيسة بخط يده . هل عرفناه كما كان ينبغي أن يُعرف ؟ لا ، ولعل هذه اللفتة تكون بإذن الله مُنْبِهَةً إلى مكانة هذا الرجل فيحظى من الباحثين بنصيب من الجهد للكشف عن آثاره وأخباره .

ولقد كان هذا الرجل - حتى القرن السابع الهجري - مشهوراً غير مغمور ، وكانت كتب من كتبه مازلت متداولة ؛ فقد ذكر أبو عمرو بن الصلاح (ت ٦٤٣) في مقدمته المعروفة في علوم الحديث ، في النوع التاسع والأربعين وعنوانه « معرفة المفردات الأحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء وألقابهم وكناهم » : قال^(٣) :

« فن أمثلة ذلك المستفادة أجمد بن عَجَّيَّان الهمداني - بالجيم - صحابي ذكره ابن يونس^(٤) . وعَجَّيَّان كنا نعرفه بالتشديد على وزن عَلَيَّان ، ثم وجدته بخط ابن الفرات - وهو حجة - عَجَّيَّان بالتخفيف ؛ على وزن سُفَيَّان » .

(١) تاريخ بغداد ١٢٢/٣ - ١٢٣

(٢) التذكرة وتاريخ بغداد : المواضع السابقان

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ط الأولى) ٣١٥ ، (ط دار الحكمة بدمشق) ١٦٢

(٤) في النسختين : - أبو يونس « تصحيف . وهو أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي صاحب تاريخ مصر (ت ٣٤٧) : له ذكر في الرسالة المستطرفة (ط دار الفكر) ١٣٣ ، وانظر : الإصالة ٢١/١ ، وتجريد أسماء الصحابة ٤/١

و - الأصل الذي نقل منه الناسخ

قد يكون من فضول القول الحديث بعد كل ماضى عن الأصل الذي نقل منه الناسخ ؛ إذ غدا معروفاً تماماً وهو نسخة شيخه أبي محمد النيسابوري^(١) . غير أن ذلك لا يمنع من زيادة الاطمئنان بالإشارة إلى ما ثبت في مطلع الكتاب من افتتاح سنده بذكر أبي محمد النيسابوري ، ثم ذكر القراءة على الشيخ نفسه - وأصله حاضر - وقوله للسامعين عليه : « كما قرأتم عليّ فارووه عني » . وما ورد في أول الكتاب وآخره بخط الناسخ ابن الفرات : « سمعتُ عُرضاً ، وبلغتُ في السماع عُرضاً » . فهذه الإشارات تدلّ بوضوح على أن نسخة أبي محمد النيسابوري هي الأصل الذي اشتقت منه هذه النسخة وتمّت مطابقتها له .

وثمة دلائل أخرى - في أثناء الكتاب - تشفع ما ذكرنا من دليل ؛ منها :

ما نقل الناسخ في الألواح : (30 ، 49 ، 94) من تجزئة أصل الشيخ ؛ والمعنى به أبو محمد النيسابوري . وكان كتابه في خمسة أجزاء كما يبدو . وسنعود إلى ذكر التجزئة في فصل لاحق .

ثم ما ورد في اللوح (121) بجانب ترجمة أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنيني ؛ وفيه :

« قال أبو محمد : سقط من كتاب مكي من هاهنا ستة أسماء ؛ أكلته الأرضه » .

ز - بيان منهج الناسخ وقواعد رسمه

يلاحظُ في عمل الناسخ أنه افتتح فصول الكتاب بالبسملة : فجاءت « بسم الله الرحمن الرحيم » أول كل حرف من الحروف الثمانية والعشرين التي بُني عليها ترتيب مادة الكتاب . والتزم كذلك أن يختم كل حرف بعبارة : « آخر حرف .. » .

ويبدو في الكتاب التنويع في الصلاة على النبي : بإفرادها من التسليم تارة ، وجمعها معه أخرى : مرة صلى الله عليه ، وثانية عليه السلام ، وثالثة ﷺ .

وقد تكون تلك الظواهر - أو بعضها - نابعاً من قلم الناسخ مُعبّراً عن نهجه ، وربما كانت متابعَةً منه لأصل شيخه . لكنّ ظواهر أخرى في عمله تكشف لاريب عن خطته ، وهذا يبينها :

التزم الكاتب الإعجام ، لم يتخفّف منه إلا في مواضع قليلة لا لبس فيها . واعتنى بالشكل عنايةً ظاهرة ، فأثبت الفتحة والضمّة والسكون والشدة في مواضعها المناسبة . ولم يكتفِ بذلك فوضع ضبّة

(١) انظر ماضى ص ٥٠

« ص » فوق ما أشكلَ من النص ، ووضع « صح » صغيرة أحياناً تأكيداً لصحة الرسم أو الضبط .

ويبدو أنه اجتهد في الالتزام بسطرٍ واحد للترجمة^(١) ؛ فإذا ما قُصِّلَتْ فضلةُ السطر إلى أعلى لاستكمالها ، وربما وضعها بأسفل من نهايته مُقدِّماً لها بثلاث نقاط « . . »^(٢) . على أنه كان أحياناً يجمع ترجمتين قصيرتين في سطرٍ واحد .

وختم كل عنوان وكل ترجمة وكل تعليق بالحرف (هـ) للدلالة على تمامها . ووضع معظم عناوين الأبواب فوق الترجمات ، وأحياناً إلى يسارها بصورة ظاهرة .

ولقد أضفتُ هذه السمات بمجموعها على النسخة شكلاً هندسياً أنيقاً في المنظر مريحاً في القراءة ، فضلاً عن امتيازها بالخط المبين والضبط المتوافر .

تلك كانت ملامح نهجه ، وهذه قواعد رسمه :

١ - حَذَفَ الألف من : اسمعيل ، ابرهيم . اسحق . الحرث . خلد ، السلم (السلام) ، سفين ، سلين ، صلح . عبد الرحمن ، ربّ العلمين ، عثمان . القسم . معوية ، مروان ، النعمن ، ملك ، مليكة (ملائكة) ، المبرك ، هرون .

٢ - حَذَفَ أَلِف (ابن) الواقعة بين عَلمَين .

٣ - حَذَفَ الهمزة حيثما وقعت : جانا (جاءنا) ، الدردا ، الحذا ، الصهبا ، ورقا ، اسما ، حسنا ، عطا ، العلا ، مضا ، البرا ، رجا ، السواي (السوائي) ، اسرائيل .

والاستعاضة عنها بالواو أو الياء : المؤذن ، رُوبه ، ذُويب ، المؤدّب ، عايشه ، زايد ، عايد ، وايل ، صايغ ، ذيب ، السايب . رايطه ، الفايشي ، الصايدي .

ومع ذلك رأيتُ ثلاث همزات في عنوان الكتاب على الغلاف ، وواحدةً بداخله ؛ ثم رأيتُ واحدةً في (ل 57 / س ٢٤) المقراءى ؛ والظاهر أنها من رسم الناسخ والله أعلم .

٤ - إثبات إشارات الإهمال للحروف المهملة : وتكون لازمةً تقريباً مع السين والحاء والراء ، وقليلة مع العين ، ونادرة مع الصاد .

وصورها : هلال صغير فوق السين . ومثله فوق الراء ، وحاء صغيرة تحت الحاء . ورأس عين تحت العين ، ورأس صاد تحت الصاد .

(١) انظر الفقرة الخامسة من الصفحة ٣١

(٢) انظر ل 102 السطرين ١ و ٢٣

٥ - ترك إشارات التنوين في الغالب ، ورأيتها مرةً في حالة النصب في (بدرأ) ، ومرة في حالة الخفض في (عمرو) .

٦ - ترك إثبات المدّ فوق الألف ، ورأيته مرةً في (آمنه)^(١) ، ولم أره في سائر الكتاب .

٧ - كتب العدد ٣٠٠ هكذا : « ثلثماية » .

٨ - رسم بعض الحروف في آخر الكلمة بشكلين :

التاء المربوطة ه ه^(٢) (بلا نقط في الحالين)

الكاف المنفصلة ك ك^(٣)

الميم الأخيرة م م

الألف المقصورة ا ا (الثانية مرتين فقط)^(٤)

الياء الأخيرة ي ي (الأولى مهملة ، والثانية منقوطة)

ح - تجزئة النسخة

حلت نسختنا ثلاث تجزئات :

الأولى - تجزئة كاتبها : إذ جعل الكتاب في خمس كراريس ، كل كراسة ١٢ ورقة ، ماعدا الأولى فهي ١٤ ورقة ، وبذلك بلغ المجموع (٦٢) ورقة ، وهو تمام أوراق النسخة .

وقد أشار إلى ذلك في غلاف الكتاب وأوائل الكراسات التالية :

في الغلاف ؛ بأعلى الصفحة من جهة اليمين : « خمس كراريس ثنتان وستون ورقة »

وفوقها ؛ في الزاويتين : الكراسة الأولى أربع عشرة ورقة

ثم في ل 29 في الزاويتين : الكراسة الثانية ثنتا عشرة ورقة

ثم في ل 53 في الزاويتين : الكراسة الثالثة ثنتا عشرة ورقة

ثم في ل 77 في الزاويتين : الكراسة الرابعة ثنتا عشرة ورقة

ثم في ل 101 في الزاويتين : الكراسة الخامسة وهي الأخيرة ثنتا عشرة ورقة

(١) انظر ل 10 / السطر ٢٢

(٢) انظر ل 18 / السطر ١ و ٢٢ و ٢٥

(٣) انظر ل 109 ، باب أبو مدرّك ، باب أبو المعارك

(٤) انظر ل 10 / السطر ١٧ ، ل 74 / السطر ١٢

هذه التجزئة لأتباعي نهاية باب أو نهاية حرف ، بل تقوم على عدد الأوراق فحسب . لكنها من جهة ثانية موافقة لتجزئة الأصل المنقول منه في عدد الكراسات ؛ وهو ماستحدث عنه في الفقرة التالية .

الثانية - تجزئة الأصل المنقول منه : يبين الكاتب في السماع الذي سجله في مطلع الكتاب أن أصل شيخه يقع في خمسة أجزاء : فكتب :

« قرأت على أبي محمد النيسابوري الجزء الأول والثاني من هذا الكتاب ، وقرأ عليه الثلاثة الأجزاء الباقية إلى آخر الكتاب وأنا أسمع » .

ثم أشار - في أثناء الكتاب - إلى حدود تلك الأجزاء ؛ فكتب :

في ل 30 / السطر الأول : آخر الجزء الأول من أجزاء الشيخ

في ل 49 / السطر ٧ : آخر الجزء الثاني من أجزاء الشيخ

في ل 66 / السطر ٢٨ : آخر الجزء الثالث من أجزاء الشيخ

في ل 94 / السطر الأخير : آخر الجزء الرابع من أجزاء الشيخ

هذه التجزئة تراعي نهايات الأبواب فحسب ، لكنها متفاوتة في حجوم الأجزاء ، يعدل الأول منها ١٤,٥ ورقة من نسختنا ، والثاني = ٩,٥ ورقة ، والثالث = ٩ ورقات ، والرابع = ١٤ ورقة . والخامس = ١٥ ورقة . وهو مايكشف عن متابعة كاتب النسخة أبي الحسن بن الفرات لأصل شيخه أبي محمد النيسابوري ؛ ذلك لأن تقسيم الكتاب إلى خمس كراسات بصورة منظمة كما مر بنا لا يصح أن يكون مفروضاً قبل البدء بالكتابة ؛ كما لا يصح أن يكون قد تم بعد الفراغ من نسخه . إنما الفرق بين آخر الكراسة الأولى وآخر الجزء الأول من أجزاء الشيخ - وهو صفحة واحدة ^(١) - يكشف عن أن الناسخ وقد عزم منذ البداية على متابعة نسخة الشيخ في عدد الأجزاء قدر حجم الكراسة في أربع عشرة ورقة واتخذ الكراسة الأولى دليلاً ، وعند الفراغ منها قاس ما بقي على ماضى فجعل الأربعة الأخرى في اثنتي عشرة ورقة ؛ والله أعلم ..

الثالثة - تجزئة لاحقة : في عشرة أجزاء ، جاءت في حواشي النسخة ؛ هكذا :

ل 12 / السطر ٢١ : آخر الأول من نسخة المغربي (أو المقرئ ؟)

ل 21 / السطر ١٩ : آخر الثاني من نسخة المغربي (أو المقرئ ؟)

(١) انظر أعلى اللوحين (29 ، 30)

ل 28 / السطر ٢٣ : آخر الثالث من نسخة الشيخ

ل 39 / السطر ٢ : آخر الرابع من أجزاء ..

ل 48 / السطر ١٨ : آخر الخامس من نسخة المغربي (أو المقرئ ؟)

ل 62 / السطر ٥ : آخر السادس

ل 74 / السطر ٢٧ : آخر السابع من أجزاء المغربي (أو المقرئ ؟)

ل 88 / السطر ٤ : آخر ثامن

ل 104 / السطر الأول : آخر التاسع

هذه التجزئة لا تلتزم بنهاية باب أو حرف بل تأتي خلالها ، ثم إنها مضطربة في حجوم الأجزاء : يعدل الأول منها ٦ ورقعات من نسختنا ، والثاني = ٤,٥ ، والثالث = ٣,٥ ، والرابع = ٥,٥ ، والخامس = ٥ ، والسادس = ٦,٥ ، والسابع = ٦,٥ ، والثامن = ٦,٥ ، والتاسع = ٨ ، والعاشر = ١٠ . وفيها إشكالاتان اثنتان :

الأول - تحقيق اسم كاتبها :

والراجح عندي أنه أبو بكر المبارك بن كامل الحفّاف : سجّلها في أثناء قراءته الكتاب على شيخه في سنة (٥٢٧)^(١) ؛ وهذه الأدلة :

أ - ثبت في (ل 62 / السطر الخامس) اقتران هذه التجزئة مع بلاغ قراءة هذا الرجل في تعليق واحد .

ب - المقارنة بين البلاغين في (ل 31) و (ل 62) تثبت أن الكاتب هو ابن كامل في سنة (٥٢٧) .

ج - ورد في آخر الكتاب - بأسفل صفحة السماعات - ذكر السماع الذي تمّ بقراءة المذكور ؛ وفيه إشارة إلى المعارضة بأصل سماع الشيخ .

الثاني - معرفة نسبة نسختها :

لم أظفر بيقين في قراءة كلمة تردّدت أربع مرات في ذكر النسخة التي نُسبت إليها هذه التجزئة ؛ هل هي نسخة « المغربي » أو « المقرئ » ؟ وغاب عني معرفة الشيخ المقروء عليه فلم أتبيّن مَنْ هو

(١) انظر ماضي (ص ٥٤)

وبدا لي صدق مقالة السمعاني في وصف المبارك بن كامل بأنه « سريع القراءة والخط » ؛ يُشبهه بعضه بعضاً في الرداءة »^(١) .

على أي أفضل قراءتها على الوجه الأول « المغربي » لأن الرسم في حاشية (ل 48 السطر ١٨) يُقَوِّي هذه القراءة ، ثم لأن الشيخ صاحب النسخة إنما كان يروي الكتاب عن أبي بكر الشَّافعي ، عن أبي بكر المغربي ، عن أبي سعيد بن حمدون ، عن مكي ، عن مسلم^(٢) . فلعلَّ الإشارة إلى نسخة المغربي كان تمييزاً لها من الرواية الأخرى عن ابن حمدون - وهي رواية أبي الفتح بن أبي الفوارس - المذكورة على غلاف نسختنا ؛ والله أعلم .

ط - التعليقات بحواشي النسخة

كانت التعليقات بحواشي هذه النسخة أول شيء لفت نظري إلى قيمتها ، ولا بأس بذكر السبب الذي حفزني إلى الاهتمام بأمرها ، ذلك أي بينما كنت أقابل - في ترجمة أحمد بن حنبل في تاريخ مدينة دمشق - ما نقل ابن عساكر من هذا الكتاب ، في اللوح (65) ، وهو :

« أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، أصله مروزي ، وُلد ببغداد . سمع شريكاً وهشياً . روى عنه محمد بن يحيى . »

لحظتُ أن بعض المعلقين على النسخة قد وضع إشارتي تضييب فوق كلمة « شريكاً » ، وسجَّل تحتها التعليق التالي :

« كذا في النسخ كلها - سمع شريكاً - وهو خطأ . أحمد بن حنبل لم يسمع من شريكٍ شيئاً »
فعجبتُ لنفاسة التعليق إذ فات الحافظ ابن عساكر ؛ وهو من هو في هذا العلم ؛ أن يأتي بمثله . ثم عجبْتُ لدقة الاستدراك يُنبئ عن رجوع الكاتب إلى كل النسخ بين يديه قبل أن يُثبت ما أثبت من تعليق .

ومضيتُ في درس النسخة فإذا بالتعليقات في حواشيتها قد عادت بالنسخة كتاباً مُحَقَّقاً ؛ منها ما كشف عن المعارضة بالنسخ ، ومنها ما قام بتحرير ما أشكل من النص ، ومنها ما أغنى الكتاب بالمستدركات القيِّمة . ولقد تبدو الساعات بأول النسخة وآخرها قليلةً بالقياس إلى مثيلاتها ، لكن الذين تعاقبوا على امتلاك النسخة أو قراءتها فسجَّلوا التعليقات بحواشيتها كانوا من جِلَّة المختصِّين في هذا

(١) سير أعلام النبلاء ٢١٣/١٢

(٢) انظر ماضي (ص ٥٤) ، وصفحة الساعات بأخر الكتاب .

العلم^(١) فلم يكن ثمة مكانٌ في جنب تعليقات أولئك الأئمة إلى تعليقٍ غير قيّم يُضاف إلى حواشيهما ، فجاءت فرائد من الفوائد لم أظفر ببعضها في أوسع المراجع ، وهذا مادعا إلى فرزها من المقدمة وإثباتها في آخر الكتاب مع الإحالة إلى المواضع المناسبة من المقدمة ، وكذلك تكون الإشارات في تعليقنا على التعليقات مُفرقةً في أعقاب الكتاب مجموعةً في مقدمته ، فيسهل على القارئ الكشف عنها والإفادة منها .

ومن الجدير بالذكر أن كل التعليقات على النسخة تؤكد الاحتجاج بخط ناسخها الثقة ؛ إذ تعتبره مبدأ الانطلاق في تحقيقاتها . بل إن بعضاً من المراجع قد نصر الرسم الذي عليه نسختنا ، وأيد الوجه الذي خطته يد الناسخ فيها .

ولقد استطعتُ بحمد الله اقتفاء أثر اثنين وعشرين مرجعاً في هذه التعليقات ، بعضٌ منها صرّح باسمه في التعليق نفسه ، وبعضٌ آخر كنتُ كشفته في أثناء اشتغالي بموارد ابن عساكر في تاريخه ومقارنتها بموارد الخطيب البغدادي في تاريخه ، وهذه هي مرتبة وفق مقدار ورودها في الكتاب :

١ - أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦) :

ورد ذكره تسع عشرة مرةً في التعليقات ، وقد رجعتُ النصوص المرافقة لاسمه إلى مواضعها من تاريخه الكبير .

٢ - أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣) :

ورد اسمه في مواضع كثيرة ، ورُمز إليه في بعضها بالحرف « س » . والغالب على الظن أن الإشارة إلى كتاب « الكنى له »^(٢) ؛ والله أعلم .

٣ - أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي (ت ٣٥١) :

ورد ذكره ستّ مرّات ، في الألواح : 27 ، 30 ، 35 ، 40 ، 52 ، 85 . والظاهر أن المقصود « معجم الصحابة » له ؛ لأن كل التعليقات المنسوبة إليه خاصة بالصحابة . والكتاب مخطوط في كوبريلي باستانبول ، ومنه جزء في الظاهرية بدمشق^(٣) .

٤ - أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزدی المصري (ت ٤٠٩) :

ورد ذكره خمس مرّات ، في الألواح : 8 ، 9 ، 19 ، 23 ، 93 . وقد صرّح في الأوليين باسم

(١) انظر مامضى (ص : ٣٧ - ٣٨ ثم ٥٣ - ٥٥)

(٢) انظر مامضى (ص ١٣)

(٣) تاريخ سركين (ط ١٩٧٧ م) : ٣٥/١

كتابه « المؤتلف والمختلف » ، وفي اللوح (52) نصّ من كتابه الآخر « مشبه النسبة » .
والكتابان مطبوعان في الهند ، في مجلّد واحد ، وقد رجعتُ إليهما .

٥ - أبو زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣) :

ورد ذكره ثلاث مرات ، في الألواح : 10 ، 89 ، 108 ، مع الإشارة إلى « تاريخه » ، رواية
إبراهيم بن عبد الله بن الجنيّد عنه ^(١) .
ومرتين ، في : 52 ، 84 ، من غير إشارة إلى المرجع .

٦ - أبو الحسن علي بن عمّار الدارقطني (ت ٣٨٥) :

ورد ذكره أربع مرات ، في الألواح : 13 ، 56 ، 84 ، 112 . وصرّح - في المرة الثانية - باسم
كتابه « المختلف والمؤتلف في أسماء الرجال » ، والكتاب مخطوط في المكتبة التيمورية بمصر ،
وسراي مدينة بتركيا ^(٢) .

٧ - أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي (ت ٣١٧) :

ذكر مرتين ، في : ل 52 ، 90 . والغالب على الظنّ أن المقصود « معجم الصحابة » له ؛ لأنّ
التعليقين في الصحابة . والكتاب مخطوط تفرقت أجزاءه في دمشق والرباط وشيكاغو ^(٣) .

٨ - أبو الحسن محمود بن إبراهيم بن محمد بن عيسى بن سميع القرشي الدمشقي (ت ٢٥٩) :

ذكر مرتين ، في : ل 31 ، 100 . ويظهر أن الإشارة إلى كتاب « الطبقات » له . والكتاب
معروف ذكره الذهبي في التذكرة والسير ، والبغداد في هدية العارفين ^(٤) .

٩ - أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠) :

ذكر مرتين ، في : ل 41 ، 104 . مقروناً بكتابه « المعجم الصغير » ، وهو مطبوع .
ومرة في : ل 114 ، من غير إشارة إلى المرجع ؛ وأظنه « المعجم الكبير » له ؛ والله أعلم .

١٠ - أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١) :

ذكر مرتين : في ل 49 مقروناً بكتابه « المسند » . ثم في ل 111 من غير إشارة إلى المرجع ،
وأظنه « الكنى » له ، والله أعلم .

(١) موارد الخطيب البغدادي ٣٢٧

(٢) انظر تاريخ سركين ٣٤١/١ - ٣٤٢

(٣) انظر تاريخ سركين ٢٨٠/١ ، والمستدرك على أعلام الزركلي ١٣٠/٢ - ١٣١

(٤) انظر تذكرة الحفاظ ٦١٤ ، سير أعلام النبلاء (مصوّر المجمع بدمشق) ١١/٩ ، وهدية العارفين ٤٠١/٢

- ١١ - أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧) :
 دُكر مرتين ، في : ل 84 ، 106 ، والمقصود كتابه في الجرح والتعديل ، وقد رجعتُ إليه .
- ١٢ - أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن مُنذَه (ت ٣٩٥) :
 دُكر في اللوح (10) والمقصود كتابه « معرفة الصحابة » . وهو مخطوط في مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة ، ومنه قطعة في الظاهرية بدمشق^(١) .
- ١٣ - أبو عبد الله محمد بن سعد المعروف بكتاب الواقدي (ت ٢٣٠) :
 دُكر في اللوح (39) كتاب « الطبقات الكبرى » له ، وقد رجعتُ إليه .
- ١٤ - أبو أحمد عبد الله بن عديّ الجرجاني (ت ٣٦٥) :
 دُكر في اللوح (39) والمقصود كتابه « الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الأحاديث » . منه نسخة في الظاهرية رجعتُ إليها .
- ١٥ - أبو بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني المعروف بابن المقرئ (ت ٣٨١) :
 دُكر في اللوح (115) والمقصود « جزء في تقبيل اليد » له . وفي الظاهرية نسخة جيّدة منه بخط الحافظ ابن عساكر وسامعه^(٢) .
- ١٦ - أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي (ت ٣٠١) :
 دُكر في اللوح (30) « كتاب البكاء » له ، وهو مفقود^(٣) .
- ١٧ - أبو الحسن محمد بن أحمد الرافقي (من القرن الرابع) :
 دُكر في اللوح (111) « جزء » له . ولعله الموجود في الظاهرية بعنوان : « جزء فيه حديث الرافقي عن شيوخه »^(٤) .
- ١٨ - أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣) :
 دُكر في اللوح (60) ، ولعل المقصود « تلخيص المتشابه » له ، والله أعلم .
- ١٩ - أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩) :
 دُكر في اللوح (89) ، والغالب على الظن أن المقصود كتاب « الأسماء والكنى » له^(٥) .

(١) تاريخ سزكين ٣٥٤/١

(٢) انظر المنتخب للأستاذ الألباني ١١٥

(٣) انظر تاريخ سزكين ٢٦٣/١ - ٢٦٤

(٤) انظر المنتخب ٢٨٥

(٥) انظر ماضي (ص ١٣)

٢٠ - أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المديني (ت ٢٣٤) :
ذُكر في اللوح (48) ، ولعل المقصود كتاب « الكنى » له ^(١) .

٢١ - أبو حاتم محمد بن حَبَّان التيمي البُسْتِي (ت ٣٥٤) :
ذُكر في اللوح (87) ، ولعل المقصود كتاب « أسامي من يُعرف بالكنى » له ^(٢) .

٢٢ - أبو بكر محمد بن عُمَر التيمي البغدادي الجعابي (ت ٣٥٥) :
ذُكر في اللوح (47) ثلاث مرات ؛ ولم أظفر بمعرفة كتابه .

ي - زيادات نسخة المزكي

أشارت التعليقات بحواشي النسخة إلى معارضتها بنسخ أخرى من كتاب الكنى ، لكن بعضاً منها يلفت النظر إلى نسخة يعينها ؛ وهذا البيان :

في ل 16 / بأسفل الصفحة : « عند المزكي » ، ثم زيادة ترجمة بآخر حرف الباء ، يليها جملة « ليس في السماع » .

في ل 39 / في السطر ١٤ : « عند المزكي » ، ثم زيادة ترجمة بآخر حرف الراء .

في ل 41 / في الهامش الأيسر : « المزكي وليس عند شيخنا » ، ثم زيادة « باب أبو الزبير » وفيه ترجمتان .

في ل 49 / في السطر السابع : « المزكي ولم يذكر شيخنا » ، ثم ترجمة مزيدة بآخر باب أبي سفيان .

في ل 59 / س ١٩ : « المزكي لم يقله شيخنا » ، ثم إضافة ترجمة لأحد الصحابة .

في ل 63 / س ١٩ : « المزكي ولم يقله شيخنا » ، ثم زيادة ترجمتين .

في ل 118 / س ١٧ : « كذا في النسخ كلها والمزكي » .

ومن الواضح أن المقصود بهذه العبارات نسخة منسوبة إلى المذكور تفرّدت بهذه الزيادات المُقحمة في حواشي الأصل ؛ وثمة موضعان للبحث :

الأول - تحقيق نسبة النسخة :

ربما كان في رسم « المزكي » شيء من الإيهام يدعو إلى الشك في حقيقة الكلمة ، لكن كلّ الدلائل تُشير إلى قراءتها على النحو الذي ذكرنا ؛ فقد مرّ بنا فيما سلف ذكر روايته وسنده في الكتاب ^(٣) ثم إن

(١ و ٢) انظر مامضى (ص ١٢ و ١٣)

(٣) انظر مامضى (ص ٢٣ و ٥٤)

سماع أبي نصر الأصبهاني للنسخة على أبي محمد السراج في سنة (٤٩٦ هـ)^(١) وفي إسناده ذكرٌ للمزكي دليلٌ قويٌّ على سبق روايته : إذ لا يصحَّ ورود اسمه في أثناء السند إن لم يكن لذلك أصلٌ في رواية الكتاب نفسه ، فالعمدة لدى أبي محمد السراج إنما هي إجازته عن أبي إسحاق البرمكي ، عن أبي إسحاق المزكي ، ليسع منه الحاضرون الكتاب من هذا الطريق دون سواه .

ولقد أُبْدت سائر السامعات صدق هذه الملاحظة : إذ استغرقت بمجموعها كل الطرق الواردة في رواية الكتاب^(٢) .

الثاني - معرفة كاتب التعليقات :

الغالب على الظنّ أنه صاحب النسخة وناسخها أبو الحسن بن الفرات ، يُؤيّد ذلك وحدة الخطِّ برغم التفاوت اليسير في لون الحبر ، وكأما عاد على نسخه بالمراجعة بعد فراغه من السماع على شيخه أبي محمد النيسابوري ، ولعله استجدّ له العلم بنسخ أخرى من الكتاب سمعها مع رفاهه في الطلب^(٣) ، فأثبتت تلك الزيادات في الحواشي ، ونصّ على أنها غير داخلية في سماعه من شيخه .

وقد يُوْهن من هذا الفرض أن السماع الرابع بآخر الكتاب^(٤) قد خلا من ذكر أبي الحسن بن الفرات بين أبي إسحاق البرمكي وأبي إسحاق المزكي ، ولو ورد اسمه ثمّ لانتهى الأمر وغدا حقيقة ثابتة بإذن الله ، وهذا ما يدعو إلى التوقف قليلاً عند هذا الموضوع بالذات ، فإن المقارنة بين سماعي أبي نصر الأصبهاني للكتاب تدعو إلى الظنّ بسقوط ذكر أبي الحسن بن الفرات من السماع الرابع ، بدليل نقص رجال السند في الرابع عن الثالث بواحد . ثم إن أبا إسحاق البرمكي وُلد ببغداد ليلة الاثنين التاسع والعشرين من شهر رمضان سنة إحدى وستين وثلاثمائة ، وتوفي أبو إسحاق المزكي بسوسنقين - قرب همدان - في غرة شعبان سنة اثنتين وستين وثلاثمائة ، فمن المستبعد والحال كما ذكرنا حصول طفلٍ له من العمر بضعة أشهر على إجازة من شيخٍ في بلدٍ بعيد ، على حين يُنتظر حصول الإجازة عن أبي الحسن بن الفرات ، لأن ابن الفرات تُوُفي في سنة (٣٨٤ هـ) وكان عمر البرمكي إذ ذاك ثلاثاً وعشرين سنة^(٥) ، فهذا ما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه من سقوط اسمه من السماع الرابع ، ولعلّ كاتب الطبقة قد

(١) انظر السامعات باخر الكتاب (ص ٢٢٩ / رقم ٤)

(٢) قارن رواية الكتاب وسماعاته (ص : ٢٣ - ٣٥ ، ٢٢٩ - ٢٣٠)

(٣) انظر ماضي (ص ٥٠ - ٥١)

(٤) انظر السامعات بآخر الكتاب (ص ٢٢٩ / رقم ٤)

(٥) انظر ترجمات الثلاثة في تاريخ بغداد ١٢٣/٣ ، ١٣٩/٦ و ١٦٩

سها عن ذكر أبي الحسن بن الفرات في أثناء ذكر السند للكتاب ، أو لعله اختصره عامداً نظراً لسبق وروده في السماع قبله والله أعلم .

وخلاصة القول قد نرى هذه الاستنتاجات صواباً وربما رآها آخرون محلّ نظر ، لكنه لا ريب في أن هذه التعليقات قد أفادت النسخة زيادات نسخة أخرى برواية أبي إسحاق المزكي ، عن مكّي بن عبدان ، عن مُسلم رحمه الله .

يا - الخطوط على النسخة

تعدّدت الخطوط على النسخة ؛ فمنها ظاهر مكشوف النسبة ومنها مالم أتيقن نسبته بعد - هذا عدا خط أبي الحسن بن الفرات كاتب النسخة - وسأبدأ بذكر المعروف منها وأختم بذكر المشكوك في أمره .

١ - خط أبي الحسن علي بن الحسن بن أحمد المقرئ^(١) :

وتجد صورته على الغلاف (ل 1) ، وفي الصفحة الأولى من الكتاب (ل 2) ، ثم في تعليقات بهامش اللوحين (86 ، 100) .

٢ - خط أبي نصر محمود بن الفضل بن محمود الأصهباني (ت ٥١٢)^(٢) :

ميّزه الذهبي بأنه رفيع^(٣) ، وتجد صورته على الغلاف (ل 1) أيضاً .

٣ - خط أبي الفضل أحمد بن صالح بن شافع الجبليّ ثم البغدادي (ت ٥٦٥)^(٤) :

نعتّه الذهبي بالملاحة والإتقان^(٥) ، وتجد صورته على الغلاف (ل 1) . كذلك بأعلاه وأدناه .

٤ - خط أبي بكر المبارك بن كامل الحفّاف البغدادي (ت ٥٤٣)^(٦) :

نعتّه الذهبي بالرداءة ، وتجد صورته في البلاغ بهامش اللوح (31) وفي آخر بحاشية (102) .

(١) مضى التعريف به في (ص ٥٢)

(٢) مضى التعريف به في (ص ٥٤)

(٣) انظر تذكرة الحفاظ ١٢٥٢/٤

(٤) مُترجم في سير أعلام النبلاء (مصوّرة المجمع) ٢٨١/١٢ - ٢٨٢

(٥) انظر السير ٢٨٢/١٢

(٦) مُترجم في السير أيضاً ٢١٢/١٢ - ٢١٣

٥ - خط الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨) :

سبق أن أشار الأستاذ الألباني - في أثناء تعريفه بهذه النسخة - إلى تعليق على غلافها ، فسجّل الملاحظة التالية^(١) : « وكتب بعض المحدثين - وأظنه الذهبي أو المحبّ المقدسي فإن الخطّ يشبه خطّها - كتب على هذه النسخة فوق اسم الكتاب مانصّه .. » ونقل الأسطر الثلاثة فوق العنوان .

وكذلك كانت إشارة الأستاذ الألباني مترددة في نسبة خط التعليق إلى الذهبي أو إلى المحبّ المقدسي ، لكنني وجدت في هامش اللوح (10) تعليقاً في سطرٍ صاعدٍ إلى أعلى ؛ ونصّه :

« قرأت بخط شيخنا أبي الحجاج المزّي : أبو أروى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي المدني له صحة » .

فرجع عندي أن كاتب التعليق على الغلاف وفي هذا الموضع إنما هو الذهبي لا غير ، بل بدا أن الخط في التعليقات الثلاثة بأسفل اللوحين (93 ، 94) هو كذلك خطّ الذهبي ؛ والله أعلم .

(١) انظر المنتخب من مخطوطات الحديث (حاشية ص ٤٠٩)

١١ - الاحتجاج لنشر النسخة بالتصوير

لابد من التهيد أولاً بذكر الحجة في هذا النهج في النشر ، ثم نَعْبِه بذكر الحجة في تصوير هذه النسخة .

أ - الاحتجاج للتصوير بعامية :

التصوير فيما نرى وسيلة سريعة وأمنية في النشر إذا ماتوا لها ثلاثة شروط لاغنى عنها وهي :
حُسن اختيار المخطوطة ، والتقديم لها بمقدمة وافية ، وتذليلها بالفهارس المناسبة .

والتصوير عون على التحقيق ليس بديلاً منه أو مُنْطَبِطاً عنه ، ذلك لأنه يضع بين أيدي الباحثين ما يحتاجونه من موارد فيمكنهم من بلوغ فوائدها في معادنها . وهو في الوقت نفسه توثيق لعمل التحقيق ، لأن وصول تلك الأصول إلى أيدي الدارسين والمحققين في آنٍ كفيلاً بإطلاع الأولين على حقائق عمل الآخرين في نشر تلك الأصول .

ثم إن التصوير يهدي الباحثين إلى علم من علم المخطوطات لم ينل كبير عناية حتى الآن ، وذلك أن نشر المصوّرات مرتع خصب يصلح لنوِّ الدراسات حول أصولها فتتكتشف معالم تاريخها ، فتنجلي معها جوانب خافية من تاريخ الحركة العلمية عبر القرون . ودرس الساعات في الأصول يقدم للباحثين فوائد جمة في الكشف عن جوانب مجهولة في النشاط العلمي وطبقات أصحابه ومراكز إشعاعه . ونشر الكتب بمخطوط كاتبها القدماء يثر إحياء لعلم الخط العربي ؛ إذ يصل ما انقطع من أسبابه ، ويدفع ببحوثه إلى التقدّم والاتساع .

ولا ريب في أن خطوط الناسخين الثقات والعلماء الأثبات على النسخ القديمة القيّمة يُعتبر مورداً من أكبر الموارد في ضبط المشتبه من الأسماء والأنساب ، والتصوير وسيلة مثلى للإفادة من تلك المخطوط .

ومن فوائده أن نشر المخطوطات القديمة بتصويرها هو في الحقيقة ضامن لنصوصها من الضياع الكلي أو الجزئي ، بسبب من تكَسَّرَ الورق ، أو ذهاب لون الحبر ، أو فعل الأرضة ، أو الرطوبة . وبهذه المناسبة أودّ الإشارة إلى أنني وجدت صعوبة في إنقاذ بعض التعليقات في حواشي الأوراق من هذه المخطوطة ، وما أمكن قراءته الآن قد تتعذر قراءته بعد حين .

ولربما ظنَّ بأن الاحتجاج للتصوير مقصورٌ على النسخِ الفريدة القديمة ، لا بل إنه يشمل النسخَ الفريدة وغير الفريدة ؛ إذ من الثابت أن لكل نسخةٍ معروفةٍ لكتابٍ مشهورٍ مزايا خاصة لا ينبغي التضحية بها في سبيل النشرة العامة للكتاب . إنه بتعبيرٍ أوضح نهج جديد في النشر يتم فيه إخراج الكتاب على دفعات وهذا ليس ترفاً ولا سرفاً ، بل هو موافقة النسخ المشهورة برواياتها المتعددة وخصائصها المتميزة ، وبذلك تتكامل النشرات إذ تتناول الأصل الواحد من جهاتٍ شتى ، وتصبح « النسخة المحققة » وجهاً في جملة وجوه ، يُفيد من سائرِها ويُغني بغناها ، من غير أن يجبرها أو يستبدَّ بها .

وقد يحسنُ التنبيه إلى أن تصوير ليس وسيلةً للاتجار الرخيص أو ذريعةً للتخفُّف من أعباء القراءة والتحقيق ، بل هو في حقيقة الأمر نحو آخر من العمل في المخطوطات له أهدافه وعليه أعباؤه . أنه باختصار محاولة علمية جادة للظفر بكل الفوائد التي يمكن أن تقدمها المخطوطات لقراءها ، ومن هنا وجب اقتران الكتب المصورة بمقدماتٍ وافية تُمهِّد للناس سبيل الانتفاع بها ، ثم قراءة الحواشي الدقيقة وبيان غوامضها . ثم هناك إشارات لا يمكن حل رموزها وإضافات لا يمكن القطع بشأنها دون الرجوع إلى الأصل المخطوط وملاحظة قواعد الناسخ في الكتابة ، وتمييز الخبر الأصلي من المستجد ، وتلك مهمة القائم على التصوير أن ينوب عن القراء في معالجتها . هذا بالإضافة إلى رفد الصورة بالفهارس المناسبة في أعقابها إذ هي مفتاح فوائدها المنشودة .

وأخيراً لعل من نافلة القول التذكير بأن هذا الاحتجاج لا يشمل كافة كتب التراث ، فالتصوير كما أوضحنا ضرب من ضروب العمل في المخطوطات ينبغي الأخذ به في مواضع معينة يحسن انتقاؤها ، وحسن الانتقاء هنا شرطٌ رئيسي ، ولا يمكن أن يتم من غير دراسة شاملة للنسخة قبل الإقدام على تصويرها ، للتحقق من الفائدة في نشرها بإذن الله .

ب - الاحتجاج لتصوير النسخة :

ليست هذه النسخة فريدة في الكتاب الذي تحمله إذ شاركتها فيه نسخ أخرى^(١) ؛ لكنها مع ذلك فريدة في المزايا التي ائتمنت فيها لتدفع إلى إفرادها بالنشر ونشرها بالتصوير .

فأما السبب في إفرادها بالنشر فهو أنها قوبلت على عدة نسخ ، وفي هوامشها إشارات إلى خلافاً بعضها وزيادات بعضها الآخر ، وقد وُشيت حواشيها بتعليقات نفسية واستدراكات قيمة ، وإذن فما عادت نسخة واحدة ، بل هي أقرب ما يكون إلى نسخة مُحَقَّقة في المصطلح الشائع اليوم . ولذلك

(١) انظر ماضى (ص ٣٩)

ففي خلطها بغيرها إجحاف بحقها ، وتضييع بعض من فائدها إذ لا يستطيع من يتصدى لنشر الكتاب إدراج كل فوائدها في حواشي النسخة التي يتولّى نشرها ، وإن استطاع ذهب الاختلاط بقيمتها ومزيّتها .

وأما السبب في نشرها بالتصوير فهو أنها وثيقة تراثية قد نثّف عمرها على الألف بسبعة وخمسين عاماً ، وكتبها أبو الحسن بن الفرات سبق أن قال الأزهري فيه : « وكتابه هو الحجة في صحة النقل وجودة الضبط »^(١) ، وخطّه حجة في ضبط المشتبه ، احتجّ به أبو عمرو بن الصلاح في مقدمته المشهورة^(٢) ، ثم إنها قرئت أكثر من مرة ، وعلى أكثر من إمام من أئمة هذا العلم ، وعليها خطوط علماء ثقات أمثال ابن شافع وابن كامل وأبي نصر الأصبهاني والإمام الذهبي^(٣) . ولذلك ففي طباعتها ذهاب الحجة في رسمها ، هذا فضلاً عن أخطاء لاتنّفك منها كافة الكتب المطبوعة .

وخلاصة القول إنها نسخة مُحَرَّرة مُعَمَّرة ، حجة في خطها ثقة في ضبطها غنيّة بفوائدها ، قد تعاهدتها بالعناية أقلام علماء أثبات ، أتقدّم بها إلى القارئ الكريم مشفوعةً بالجهد المتواضع في خدمتها ، ورحم الله عياض بن موسى اليحصبي ، لكأنما كان يعني هذه النسخة بشعره حيث أنشد^(٤) :

خَيْرُ مَا يِقْتَنِ اللَّيْبُ كِتَابٌ	مُحَكَّمُ النُّقْلِ مُتَّقَنُ التَّقْيِيدِ
خَطُّهُ عَارِفٌ نَبِيلٌ وَعَانَا	هُ فَضَحَ التَّبْيِيزُ بِالتَّسْوِيدِ
لَمْ يَخْنُ إِتْقَانٌ تَقْطُرُ وَشَكْلُ	لَا وَلَا عَابَةُ لَحَاقِ الْمَزِيدِ
فَكَانَ التَّخْرِيجُ فِي طُرْتِيهِهِ	طُرَّرَ صَفَقَتُ بَيِضِ الْخُودِ
فِي نَاجِيكَ شَخْصُهُ مِنْ قَرِيبِ	وَيُنَادِيكَ نَصُّهُ مِنْ بَعِيدِ
فَاصْحَبْنَاهُ تَجْدُهُ خَيْرَ جَلِيسِ	وَاخْتَبَرْنَاهُ تَجْدُهُ أُنْسَ الْمُرِيدِ

(١) تاريخ بغداد ١٢٢/٣

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ط دار الحكمة بدمشق) ١٦٢

(٣) أنظر ماضي (ص ٧١ - ٧٢)

(٤) الإلماع ١٦٥

